العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية

أ.م.د. عمار حميد ياسين(*)
أ.م.د.عبيرسهام مهدي(**)
abeersuham@yahoo.com amar77amar@yahoo.com

ملخص

لقد شهدت المنطقة العربية تحولات وتغييرات شاملة انطوت على عنصري المفاجأة من حيث التوقيت، وانعكاساتها الإقليمية والدولية، إذ اجتاحت الدول العربية ثوراتٌ شعبية احدثت جملة من التغيرات والتبدلات الجيوسياسية، حيث استطاع بعضها اقتلاع أنظمة حاكمة كان من غير المتصور أن تتزحزح من مكانها، مع تسلحها بكل أدوات العصر من القمع والدكتاتورية والاستبداد، لذا كان للطابع الشعبي السلمي والنجاح الذي تحقق للشعوب العربية، كما في مصر، تونس، ليبيا واليمن، في إسقاط أنظمتها الحاكمة، دلالة شديدة الأهمية في أن الشعوب العربية قد بدأت في إطار سعيها للحرية والكرامة والعدل والمساواة، في مرحلة الفعل والإرادة وتحقيق مصالحها التي سعت إليها منذ عقود، مؤسسة لإرهاصات نظام إقليمي عربي جديد، وبروز ادوار لقوى جديدة صاعدة سوف تقوم بتوظيفها بعدها من الفاعلين الجدد ضمن إطار النظام الإقليمي للمنطقة العربية لمرحلة مابعد الثورات العربية.

وعليه تعد ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، ومن هنا فقد شكلت هذه الثورات العربية الداعية إلى التغير السياسي زعزعة لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي، مما ساعد على سقوط بعض الانظمة العربية، لذلك كانت لثورات الربيع العربي دور فاعل في أحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية، لاسيما ان ثورات الربيع العربي غيرت الرؤية السياسية للدول الغربية حول منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، المنطقة العربية ومستقبلها السياسي بشكل خاص، ومن ثم ستفرز هذه الثورات علاقات دولية جديدة مع الغرب تعمل على تغيير شكل التحالفات التي كانت موجودة في المنطقة العربية.

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.
(**) كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.

المقدمة

يعد موضوع الثورات العربية من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، لذا فقد طورت مؤسسات الأبحاث الدولية ومراكز صنع القرار السياسي والاستراتيجي الأطر والمفاهيم الجديدة في مجال السياسة الدولية، نظراً للتطورات التي شهدتها المنطقة العربية والتي استدعت التطرق إلى مجموعة من المفاهيم النظرية ذات العلاقة الوثيقة بما هو حاصل في المنطقة العربية من تغييرات والتي اختلف المتابعون والمحلليون الاستراتيجيون في وصفها او اعطائها الوصف السياسي الدقيق تبعاً لظروف كل حالة حتى كاد الوصف العام لها بكونها ثورة من حيث تغيير النظم السياسية، مما تطلب الأمر البحث والتدقيق ومناقشة هذه المفاهيم والمقاربات النظرية، وذلك من خلال المتابعة الدقيقة لحالة الدول العربية التي حدثت فيها الثورات العربية التي توضح لنا بان الثورات العربية في هذه الدول استهدفت بالدرجة الأساس انهيار نظم سياسية قائمة وإعادة بناء نظم أخرى، وهذا ماتؤكده الشعارات التي تبلورت تحت عنوان((الشعب يريد إسقاط النظام))، فالهدف هو إحداث تغيير ثوري في النظم السياسية، لاسيما أن هذه الثورات العربية قد اتسمت بالعديد من السمات المشتركة بينها، أولها: سلمية الحراك الشعبي في مقابل دموية وعنف الأنظمة والنخب الحاكمة، وثانيها هشاشة الأنظمة الحاكمة، التي اتضح أنها باقية فقط على قيد الحياة، بسبب حماية الأجهزة الأمنية لها في مواجهة حركة الاحتجاجات الشعبية العربية، فضلاً عن انه من بين السمات المشتركة للحراك الثوري القائم في المنطقة العربية، أنه أسقط فلسفة الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم، لمصلحة فلسفة التغيير ودور الشعوب والرأي العام، مع الخروج بها من عقلية الوهن والحالة (الغائية) إلى عقلية الفعل والتغيير الحضاري، وعلى الرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية، لاسيما بين النظم الملكية والجمهورية وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فأن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة إلى حد بعيد والتي تركزت على اطلاق الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

لذلك فقد شهدت المنطقة العربية تحولات وتغييرات شاملة انطوت على عنصري المفاجأة من حيث التوقيت، وانعكاساتها الإقليمية والدولية، حيث اجتاحت الدول العربية ثوراتٌ شعبية احدثت جملة من التغيرات والتبدلات الجيوسياسية، اذ استطاع بعضها اقتلاع أنظمة حاكمة كان من غير المتصور أن تتزحزح من مكانها، مع تسلحها بكل أدوات العصر من القمع والدكتاتورية والاستبداد، لذا كان للطابع

الشعبي السلمي والنجاح الذي تحقق للشعوب العربية، كما في مصر، تونس، ليبيا واليمن، في إسقاط أنظمتها الحاكمة، دلالة شديدة الأهمية في أن الشعوب العربية قد بدأت في إطار سعيها للحرية والكرامة والعدل والمساواة، في مرحلة الفعل والإرادة وتحقيق مصالحها التي سعت إليها منذ عقود، مؤسسة لإرهاصات نظام إقليمي عربي جديد، وبروز ادوار لقوى جديدة صاعدة سوف تقوم بتوظيفها بعدها من الفاعلين الجدد ضمن إطار النظام الإقليمي للمنطقة العربية لمرحلة مابعد الثورات العربية.

ومن هنا انطلقت فرضية بحثنا الموسوم بـ (العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية) من فكرة مفادها: بأن التغيير في المنطقة العربية جاء لاسباب عدة وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الاحداث، هذا إلى جانب عوامل خارجية لايمكن أغفالها، لاسيما اذا علمنا ان الباحثين اختلفوا حول اهميتها في عملية التغيير، لان البعض يرى ان الثورات العربية أندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لاي عنصر خارجي دور في ذلك.

وللبرهنة على فرضية الدراسة نطرح التساؤلات الاتية:

١- مالمقصود بالتغيير؟ وماهي اهم ملامحه ومؤشراته الاساسية؟

٢- ماهي اهم الاسباب الداخلية والخارجية للتغيير في المنطقة العربية؟

٣- ماهي الانساق الاساسية للمواقف الدولية والاقليمية حيال التغيير في المنطقة العربية؟

٤- ماهو مستقبل التغيير السياسي في المنطقة العربية؟

وفي ضوء التساؤلات التي تم طرحها في فرضية البحث فقد تم تقسيم الموضوع إلى أربعة محاور، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، أذ تناول المحور الاول: مفهوم التغيير السياسي، وناقش المحور الثاني: عوامل التغيير السياسي في المنطقة العربية، وانتظم المبحث الثالث تحت عنوان، المواقف الدولية والاقليمية حيال التغيير السياسي في المنطقة العربية، وكرس المحور الرابع والاخير لمناقشة مستقبل التغيير السياسي في المنطقة العربية، واخيراً جاءت الخاتمة مدونين فيها اهم الاستنتاجات الرئيسة.

المحور الاول

مفهوم التغيير السياسي

بأندلاع سلسلة الثورات الشعبية في البلدان العربية، كثر الحديث عن التغيير السياسي كمفهوم واصبح متداولاً في الحقل الاعلامي والسياسي، فما المقصود به لغة واصطلاحاً؟ وماهي أبرز ملامحه ومؤشراته؟

بداية يعرف(التغيير) لغة في المعجم الوسيط بأنه:(جعل الشيء على غير ماكان عليه)، ويعرف كذلك التغيير في اللغة التحول والتبدل، وقد جاء في لسان العرب((تغيير الشيء عن حاله، تحول وغيَرَه: حُوَله وبدَله كأنه جعله غير ماكان[1]، وقد وردت كلمة التغيير في القرآن الكريم في اكثر من اية منها قوله تعالى((ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم))[1]، وقوله تعالى((مثل الجنة التي وعد المتقون فيها انهاراً من ماء غير آسن وانهاراً من لبن لم يتغير طعمه))[2]، وكذلك قوله تعالى((ان الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم))[3] وأصطلاحاً يعرف في العلوم الاجتماعية على انه: (التحول الملحوظ في المظهر او المضمون إلى الافضل)، كما يعرف في الاطار الاداري بأنه: (عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل)، وكونه (تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة)[4] ، ويعرف التغيير أيضاً بأنه: (انتقال المجتمع بأرادته من حالة أجتماعية محددة إلى حالة اخرى أكثر تطوراً[5]. وفي الصدد نفسه يفهم التغيير على انه التبدل الذي يطرأ على مختلف الامور الاجتماعية والذي يمس جميع انواع الفعاليات وما يرتبط بها من التزامات تقضي إعادة النظر في الوسائل والامكانات، لذلك فأنه لايمكن إن يكون جزئياً فقط[6].

وقد جاء في موسوعة(لالاند الفلسفية) معنى للتغيير للدلالة على عمل يتبدل بواسطته شيء دائم، او يتبدل في أحد او في كثير من سماته كما تدل على تحول شيء الى اخر او إبدال شيء بشيء اخر[7].

ويشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي أستبدادي إلى وضع ديمقراطي[8]. كما يعرف معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية التغيير

---

[1] ابي الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج٥، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت، ص ٤٠. وكذلك ينظر: مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جوهر القاموس، ب.ط، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٤.

[1] القرآن الكريم، سورة الانفال، اية ١٥.

[2] القرآن الكريم، سورة محمد، اية ١٥.

[3] القرآن الكريم، سورة الرعد، اية ١١.

[4] مصطفى الخشاب، المدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢،ص ٣٥. كذلك ينظر: محسن الخضيري، ادارة التغيير،ط١، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ص ١٥-١٦.

[5] أحمد عبد الكريم وهشام مرسي، حرب اللاعنف،٢٠٠٧/٧/٤: www.Aco.fm

[6] د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والاصلاح السياسي، ط١، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١١، ص ١٧.

[7] آندرية لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: (خليل احمد خليل)، ج١، ط٢، منشورات عويدات، لبنان، ٢٠٠١، ص ١٨٧.

[8] أسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ص ٤٧.

السياسي على انه: (تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية وهو تغيير كيفي او نوعي او عميق بشرط ان يكون حاسم النتائج)[٩] ، ويؤشر لنا هشام مرسي في مقالته تعريف التغيير وأنواعه، أذ يوضح بأن التغيير السياسي على أنه (انتقال المجتمع بأرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة اخرى أكثر تطوراً)[١٠].

وهناك من يرى في التغيير عملية شمولية تهدف الى تامين المصالح العليا للامة وينساق الكثير من الباحثين بالرأي القائل بشمولية التغيير، لانه يشمل كافة النواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، مع التركيز على الناحية السياسية، وهنالك من يرى التغيير بدلالة التجديد، والتجديد لدى اصحاب هذا الرأي هو عملية شاملة يستوجب مشاركة الجميع في مواقفهم المميزة وامكاناتهم الواضحة[١]، وقد يذهب البعض الى القول بأن التغيير يعني الانتقال من الموضوعات التي بدأت تتشكل بصورة محددة وهو بهذا المعنى يفيد التبدل، وهو يحدث نتيجة الحاجات الضرورية بالنسبة للجماعات في الدولة سواء بسبب نشوء قوة اجتماعية جديدة او حدوث ظروف تقتضي القيام بالتغيير، ومن هنا فان التغيير يحدث بطريقتين، الاولى: الانتقال الفوري والشامل من حالة الى حالة اخرى، اما الاخرى: فهي تتجسد بشكل الانتقال وفق انساق تسلسلية مستمرة عبر مراحل تدريجية وان كانت متباعدة، ويكون نسق هذا التغيير اما بأتجاه القمة او باتجاه القاعدة الشعبية[٢]، وللدلالة على مصداقية هذه الرؤية التحليلية نستطيع ان نؤشر ماذهب اليه الدكتور عبد الرضا الطعان عندما اكد على امكانية تحقق الطريقة الاول في حدوث التغيير، اذ يقول: بأن التغيير يتمثل بالشدة والسرعة المقترنة بالتحول القابل للملاحظة والذي يحدث خلال فترة زمنية قصيرة، وبذلك يميز التغيير عن الحادث الذي يحدث مره، وابرز مثال على ذلك الانتخابات فهي تمثل حادث يتكرر كل اربع سنوات مره، وهي بذلك تكون جزء من التغيير نظراً لقيامها بأستبدال الاشخاص الموجودين في السلطة، وهذا يؤكد المعنى الشامل للتغيير[٣].

واتساقاً مع ذلك فان التغيير من وجهة نظر بعض المنظرين والمختصين بالشأن السياسي يفهم على انه عملية شاملة تهدف الى تحقيق المصلحة العليا للامة، لاسيما ان التغيير هو بناء توجهات ووقائع تتعلق بالبيئة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والسياسية ومنظومات فكرية- اجتماعية لتحقيق اهداف ذات

---

[٩] أسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٩٢.

[١٠] هشام مرسي، تعريف التغيير وأنواعه: www.manaraat.net

[١] عبد السلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨-١٩.

[٢] علي فارس الشمري، تاثير الحركات العربية على توازن القوى في الشرق الاوسط، مجلة رؤية، العدد(١)، ٢٠١٢، ص ٧٣-٧٤.

[٣] عبد الرضا الطعان، مفهوم الثورة، دار المعرفة، ط١، بغداد، ١٩٨٠، ص ٤٣-٤٤.

علاقة وثيقة بالمصلحة الحيوية للامة[٤]، وعند الاطلاع على بعض النظريات التي تناولت موضوع التغيير السياسي، لاشك اننا سنقف عند نظرية (دانكورت روستو) والذي تناول بالدراسة والتحليل مراحل التغيير السياسي وهي[٥]:

- مرحلة تشكل هوية موحدة لغالبية المواطنين.
- مرحلة الصراع او المواجهة التي قد تشمل استخدام العنف (لان منهج التدرج واستخدام الوسائل الديمقراطية في التغيير قد لايحول دون الوصول إلى مرحلة من المواجهة والعنف).
- مرحلة اتخاذ القرار التي تمثل نقطة التحول وصياغة مرحلة جديدة ضمن جملة من التسويات بين القوى السياسية.
- ويأتي التغيير السياسي أستجابة لعوامل عدة هي[١]:

١- الرأي العام أو مطالب الافراد من النظام السياسي، هذه المطالبة تتحول في كثير من الاحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من قبل الاحزاب وجماعات المصالح والضغط.
٢- تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والاحزاب بما يعنيه تحول الاهداف الحزبية او الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.
٣- تداول السلطات في الحالات الديمقراطية او إعادة توزيع الادوار في حالات اخرى كالنقابات.
٤- ضغوط ومطالبات خارجية من قبل دول او منظمات وتكون هذه الضغوط بأشكال عدة سياسية واقتصادية وعسكرية.
٥- تحولات خارجية في المحيط الاقليمي او في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في أعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

ويعد تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغيير يمثل بحد ذاته الاولوية الاولى في العملية التغييرية، ثم يأتي بعد ذلك تحديد المسار الذي يجب ان يسلكه المجتمع لتحقيق التغيير الشامل وهناك نوعين من التغيير[٢]:

---

[٤] عبد السلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكرهن ص ١٨.

[٥] مقاومة التغيير السياسي: www.maghress.com

[١] بلال محمود محمد الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الاسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حماس أنموذجاً، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،٢٠٠٧، ص ٣٦

[٢] هشام مرسي، مصدر سبق ذكره.

أ- التغيير الشامل العميق: يبدأ بتغيير القيادة الديكتاتورية ويمتد ليشمل جميع نواحي النظم الاخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية....ألخ، ومن ثم فان تغيير القيادة الديكتاتورية أو المتعسفة او النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع مصالح الدولة او المؤسسة لايمثل الهدف النهائي للراغبين في أحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الاولى الفعالة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة أو المؤسسات قفزة هائلة إلى الامام، فتغيير القيادة هو خطوة نحو التغيير الشامل وليس الهدف النهائي.

ب- التغيير الجزئي: ويتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتناول الاصلاح الاقتصادي او الدستوري او العسكري او غيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الاخرى التي لاتحتاج إلى تعديل او لعدم توفر المشروع المحلي الذي يملي على المجتمع وقيادته التحرك في أتجاه محدد.

وعليه نستطيع القول ان التغيير كعملية ذات مراحل متعددة يتم من خلالها الانتقال من الوضع الحالي الى الوضع المنشود، وهناك على الاقل ثلاث عناصر اساسية يجب ان تكون حاضرة لانجاز التغيير، وهي: عدم الرضا القائم، وجود انموذج محدد للتغيير، وجود طريقة مقترحة للتغيير، فضلاً عن ان للتغيير مجالاته المختلفة، فهناك التغيير السياسي، التغيير الاجتماعي، والتغيير الاقتصادي، وثمة طرق متعددة وانماط مختلفة يحدث من خلالها التغيير السياسي، تتنوع مابين الطرق الضاغطة العنيفة التي توظف فيها مفردات القوة ومستلزماتها الاسياسية بشكل فاعل ومؤثر، والطرق ذات المضامين السلمية، كما ان هناك انماط عديدة من التغيير منها، التغيير المخطط، التغيير الطارىء، التغيير الجذري، والتغيير الجزئي[1].

وتجدر الاشارة هنا الى ان الانظمة العربية اتسمت بمجموعة من السمات التي القت بتأثيرها على طبيعة ثورات الربيع العربي*، ولعل من ابرز هذه السمات، هي السمة المتمثلة بالصلاحيات الواسعة

---

(1) أحمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، دراسة للحالة المصرية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٠-١١.

* إن اول من وظف مصطلح الربيع العربي هو الباحث الاكاديمي الامريكي(مارك لينشل) في مجلة السياسة الخارجية بتاريخ ٢٠١١/١/٦، اي بعد فترة قصيرة من اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس وقبل سقوط نظام الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، كما اطلقت الادارة الامريكية على لسان باراك اوباما ومستشاريه ووزيرة الخارجية الامريكية السابقة هيلاري كلينتون توصيف استخدام مصطلح الربيع العربي بدلاً من الثورات العربية. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجموعة باحثين، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الامريكي، د.ط، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٥-١٧.

والمطلقة لرئيس الدولة دون وجود الية حقيقية لمسائلته ومحاسبته هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى وظفت الانظمة العربية التهديدات الخارجية والداخلية المحتملة او الفعلية من اجل التضييق المستمر على الحريات المدنية والسياسية ومن اجل تكريس القبضة الحديدية على نفوذ المؤسسات العسكرية- الامنية، مما ادى الى حدوث مجموعة متراكمة من الضغوط السياسية- الاجتماعية والتي ادت الى حدوث احتجاجات شعبية اسهمت في تغيير الانظمة العربية الحاكمة هذا جانب، ومن جانب اخر، ان ماحدث في المنطقة العربية يعبر عن حاجة شعبية ملحة للوصول الى التغيير السياسي الحقيقي لطبيعة عمل الانظمة الحاكمة السابقة، ولكن نجد ان ذلك يتلاقى مع رغبة ارادات القوى الكبرى في إعادة انتاج شرق اوسط جديد يستند الى ضمان مصالح الدول الكبرى، ويسمح في الوقت نفسه بتحقيق مصالح ذات طابع جزئي(ميكروي) لشعوب المنطقة العربية[٢].

المحور الثاني

عوامل التغيير السياسي في المنطقة العربية

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات أحتجاجية سلمية ضخمة أنطلقت في كل البلدان العربية خلال اواخر العام ٢٠١٠ ومطلع العام ٢٠١١، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء احراق(محمد البوعزيزي) نفسه، والتي أطاحت بحكم (زين العابدين بن علي) في تونس، و(محمد حسني مبارك) في مصر، والعقيد (معمر القذافي) في ليبيا، وكذلك تنازل الرئيس اليمني(علي عبد الله صالح) عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية وهي أيضاً تندرج ضمن هذا الاطار، وكان من أسبابها الاساسية أنتشار الفساد، والركود الاقتصادي وسوء الاحوال المعيشية، أضافة إلى التضييق السياسي والامني، وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلدان العربية[١].

وهناك اسباب وعوامل داخلية وخارجية أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي تتمثل في:

أولاً:العوامل الداخلية:

ان احداث الربيع العربي اندلعت في اواخر العام ٢٠١٠ في تونس وسرعان ما أنتقلت من دولة الى اخرى وكانت هذه الاحداث بمثابة صدمة للعالم اجمع واستقطبت اهتماماته وتوجهاته الفكرية

(٢) سجعان القزي، تغيير الانظمة والثورات، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، د.ط، لبنان، ٢٠١٣، ص ٢٠.

(١) عبد الجبار عيسى السعيدي، الثورات العربية الاسباب الداخلية: مصر أنموذجاً في ثورة التغيير وتداعياتها على الانظمة العربية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ١٣. وكذلك ينظر: عبد الحسين شعبان، خريطة التغيير العربية إضاءات في اطروحات مغايرة، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، العدد(٥)، ابريل، بغداد، ٢٠١٣، ص ٥.

والجيوستراتيجية، وذلك انطلاقاً من رؤية مفادها: الاعتقاد الذي كان سائداً أنطلاق موجات التغيير السياسي في المنطقة العربية غير قابل للتحقق، اما بسبب انصراف اغلبية الشعوب العربية الى كيفية توفير السُبل الضامنة للعيش الكريم، وإما بسبب توظيف مفردات القوة الحقيقية بأشكالها المختلفة من قبل الحكومات العربية ضد شعوبها بما يضمن لها استمراريتها في السلطة لعقود قادمة او اعادة انتاج انظمة جديدة تقليدية مطابقة للنظم السابقة، لذا فأن السؤال الذي يثار هنا والذي شغل المفكرين والمتخصصين في مجال العلوم السياسية عن الاسباب الدافعة او المحفزة لقيام هذه الثورات او الاحتجاجات الشعبية، وقد توصل هولاء الى نتيجة مفادها: هو انه من الخطأ اختزال اسباب هذه الاحتجاجات الشعبية في عامل واحد سواء كان سياسي او اقتصادي، او اجتماعي، وانما هذه الاحتجاجات الشعبية جاءت رفضاً لكل هذه الاوضاع مجتمعة، وقد قاد هذا الرفض فئة الشباب التي رأت ان مايحدث في البلدان العربية يتخطاهم تماماً، فلا هم مشاركون في الحياة السياسية وفق انساق حقيقية، فضلاً عن ان أوضاعهم الداخلية لاتسمح لهم للاضطلاع بدور فاعل في الحياة الاجتماعية، وعليه فأن التفسير البسيط لجذور الاحتجاجات الشعبية يكمن في الشعارات التي رفعها الشباب تعبيراً عن مطالبهم(كرامة- حرية- عدالة اجتماعية)[1].

وعلى الرغم من اختلاف الانظمة التي حدثت فيها الثورات والاحتجاجات الشعبية، وطريقة ممارسة السلطة، واختلافها من بلد الى اخر، ألا ان هذه النظم العربية تتلاقى في سمات او مقتربات مشتركة وفرت لها الفرصة السانحة لقيام هذه الثورات او الاحتجاجات الشعبية(حراك اجتماعي داخل انساق البنية المجتمعية)، لذا فان الاسباب او العوامل الداخلية للتغيير في المنطقة العربية نستطيع ان نؤشرها ضمن السياق الاتي[2]:

١- دور الفاعلين الجدد الشباب كمحرك للتغيير في المنطقة العربية:

ويقصد به زيادة نسبة الشباب في الوطن العربي الى ٦٠% من مجموع النسب السكانية العالمية مقابل عدم قدرة تلك الانظمة على استيعاب هذه الفئة الشبابية الصاعدة[3]، إذ تشهد المنطقة العربية مايسمى بالطفرة الشبابية في الوقت الذي يعاني منه الشباب من اقصاء سياسي، اقتصادي، واجتماعي، مما يجعلهم

[1] سمير رضوان، التحدي الاقتصادي: ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٨٨)، القاهرة، ابريل، ٢٠١٢، ص ٦٦.

[2] دينا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغيير في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٨٤)، القاهرة، ابريل، ٢٠١١، ص ١٠.

[3] حسن محمد الزين، الربيع العربي: اخر عمليات الشرق الاوسط الكبير، دار القلم الجديد، ط١، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٤٧.

في مقدمة الفئات الاجتماعية المطالبة بتحسين اوضاعها وتغيير الاوضاع التقليدية الراهنة في المنطقة العربية، فضلاً عن ان هذه الفئة تعاني من نسبة بطالة عالية قد تصل الى ٢٥% ولاسيما في صفوف المتعلمين، مما تشكل بطبيعة الحال عامل او محفز اساس يدفع بأتجاه بروز إدراك واعي لواقعهم السياسي ومن ثم الرغبة الحقيقية لتغييره الى واقع اخر[٤].

٢- أنتشار التهميش الاقتصادي والاجتماعي:

على الرغم مما تملكه دول المنطقة العربية من موارد طبيعية وأمدادات طاقوية مميزة، ولكن هذه الدول اخفقت في كيفية التوظيف الامثل لهذه الموارد الطبيعية من حيث توزيعها وإعادة توزيعها، وهذا بدوره أدى الى عدم امكانية تحقق أسس العدالة الاجتماعية الحقيقية، ومن ثم كان له أثار سلبية عكسية على البنية المجتمعية مثل انتشار الفقر والامية والبطالة، فضلاً عن غياب الخدمات واتساع مديات الفجوة مابين فئات المجتمع واستشراء الفساد وفق مؤشرات رقمية عالية جداً[٥]، كل ذلك يحدث على الرغم من قيام الانظمة العربية بتحقيق انجازات على مستوى الاقتصاد الكلي انعكست على بروز معدلات مرموقة لنمو الناتج المحلي الاجمالي الذي وصل الى ٧،٢% في مصر، ٦،٤% تونس وليبيا، ٧% في اليمن، ٦% في سوريا[٦]، ورافق تلك زيادة في معدلات التنمية البشرية، فقد صنفت ليبيا في المرتبة ٥٣، ومصر في المرتبة ١٠١، وتونس في المرتبة ٨١ من بين دول العالم، وعلى الرغم من ذلك ألا ان الدول العربية لم تنجح في تحقيق مستوى اجتماعي مقبول لدى شرائح البنية المجتمعية العربية[١]، ويلاحظ ايضاً زيادة مستويات ظاهرة الفساد بكل اشكاله بصورة غير مسبوقة، لاسيما الفساد المؤسساتي بشقيه السياسي والاداري، يرافقه ارتفاع اسعار السلع مقابل انخفاض دخل الفرد[٢]. إذ يعيش معظم سكان منطقة الشرق الاوسط، ولاسيما المنطقة العربية في ظل نظام أجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة ونواتها الاساسية القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف والعادات والتقاليد القديمة[٣].

---

[٤] **دينا شحاتة، مريم وحيد، مصدر سبق ذكره، ص ١١.**

[٥] **المصدر نفسه، ص ١١.**

[٦] **سمير رضوان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.**

[١] **دينا شحاتة، مريم وحيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.**

[٢] **حسن محمد الزين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.**

[٣] **فريدة جاسم، ثورة الشباب: قراءة سوسيولوجية لفكر سملزر في السلوك الجمعي، تونس– مصر انموذجاً، في ثورة التغيير وتداعياتها على الانظمة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.**

وهنــاك العديــد مــن الاســباب الاقتصــادية والاجتماعيــة الــتي أســهمت في أنــدلاع هــذه الثــورات او الاحتجاجات الشعبية، إذ يلاحظ وجود مشكلات أقتصادية مشتركة مابين الدول العربية التي أندلعت فيها هذه الثورات في كثير من القطاعات الاقتصادية، والتي أثرت في تحقيق المستويات اللائقة لحياة الشعوب العربية ودرجة رفاهيتها في هذه الدول، وفي مقدمة هذه الظروف حالة الاحباط التي أصيبت بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف نتائج برامج الاصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وتسببها في العديد من المشكلات في كثير من القطاعات الاقتصادية وأخفاقها في الحد من معدلات الفقر، وتوفير فرص العمل، ويمكن رصد أهم هذه المؤشرات الاقتصادية بالاتي[٤]:

أ- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لاتتحسن بل تتراجع، ولاتتواكب مع ماتعلنه الحكومات من أحصائيات في هذا المجال، اضافة إلى عدم عدالة توزيع عوائد التنمية في هذه الدول بين الفئات المختلفة.

ب-أرتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وهو ماجعل عدد كبير من الشباب في هذه الدول تبرز لديه مؤشرات اليأس من سوق العمل، أذ تشير المعادلات الرقمية إلى ان متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل إلى نحو (٨%)، ويتراوح هذا المعدل بين (٥٠%) في جيبوتي، ونحو (٤و٠%) في الكويت وهو اعلى معدل عالمي، أذ بلغ العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الدول العربية نحو ١٤ مليون عامل.

ج-ارتفاع معدلات الفقر وسقوط النسبة الاكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، أذ بلغ معدل الفقر في فلسطين، الصومال، موريتانيا، الاردن، اليمن، والسودان نحو (٤٠%) وتجاوز (٢١%) في مصر و(١٠%) في سوريا، العراق، تونس، والجزائر.

د-أرتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الاسعار ونقص وسوء التغذية وذلك في ظل ارتفاع الاسعار غير المسبوق لاسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الاكثر فقراً، أذ تشير دراسات البنك الدولي إلى ان (٣٤%) فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول العربية التي شهدت أضطرابات تذهب للفئات الفقيرة، وان (٦٦%) من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لاتستحق الدعم المالي.

[٤] جواد كاظم البكري، الثورات العربية: ربيع عربي بخريف أقتصادي:www.uobablylon.edu.iq

هـ-التربية والتعليم: وصل عدد السكان في العالم العربي في العام ٢٠٠٩ نحو (٣٣٥) مليون نسمة بينهم (١٠٠) مليون نسمة من الاميين، وتبلغ نسبة الامية حوالي (٣٠%)، وارتفاع نسبة الامية يشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة، كما ان السياسة التعليمية في الشرق الاوسط ماعدا (اسرائيل) تسير بشكل تقليدي ضمن استراتيجيات التلقين وعدم اعطاء الطالب فرصة للتفكير المفتوح، وهناك عدم الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات، مما يعني أن ازمة البحث العلمي في العالم العربي تعني التخلف العربي عن ركب الحضارة والنهضة العلمية، والملاحظ ان نسبة الانفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي لم يتعدى (٠,٥%) في الدول العربية كافة لعام ١٩٩٢، بينما في اسرائيل فأن الانفاق على البحث العلمي عدا العسكري حوالي (٩,٨%) مليارات شيكل أي مايعادل (٢,٦%) من الناتج القومي[١].

٣- الاسباب السياسية المتمثلة بالطابع الاستبدادي للانظمة العربية وغياب الحريات السياسية:

من المعروف أن معظم الدول العربية هي ذات نظم تسلطية وأستبدادية، ومن ثم في ظل هذه الانظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والاعلام، أذ تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة، لتبني أصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى اطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية تشكيل الاحزاب والجمعيات والاتحادات والى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والاعلام ألا ان الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات، وأكتفت بادخال بعض الاصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية[٢]، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل المغرب، الكويت، ومصر، فقد أعتمدت على سلة واسعة من الادوات القانونية والامنية والادارية لتقييد الحريات والاحزاب والاعلام ومنظمات المجتمع المدني، وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني أصلاحات سياسية حقيقية إلى أنصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية والى ضعف وترهل الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كما نتج عن أنغلاق المجال السياسي تجاه المهتمين بالشأن العام، لاسيما من أبناء الطبقة الوسطى

(١) مهدي أبو بكر رحمه، الشرق الاوسط والربيع العربي أفاق المستقبل، الحوار المتمدن، العدد(٣٦١٥)، ٢٠١٢/١/٢٢ www.Ahewar.org

(٢)خليل حسين، عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي: www.drhalihussein.blogspot.com

المتعلمة إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية[١].

وعليه فقد أتبعت الانظمة العربية سياسات من اجل التضييق على فراغات الحريات بصورة مستمرة ومتلازمة من خلال اتباع اساليب وسياسات داخلية بوليسية تعود لحقب تاريخية سابقة وهي اشبة بالحقبة الستالينية في الاتحاد السوفيتي السابق[٢].

ومن هنا لابد من الالتفات الى قضية ان الثورات او الاحتجاجات الشعبية قد حصلت تحديداً في البلدان العربية الجمهورية دون البلدان العربية ذات النظم السياسية الملكية(الوراثية)، فضلاً عن ذلك ان هذه البلدان عانت الكثير من الازمات الاجتماعية والاقتصادية والتي كان لها الاثر البالغ والكبير في تحريك الشارع العربي تجاه سياسات النخبة الحاكمة واحزابها، ومن ثم فان هناك خصائص اساسية للانظمة السياسية العربية سنحددها من خلال الاتي:

١- شخصنة السلطة: تمكنت النخب السياسية الحاكمة والاحزاب المرتبطة بها من السيطرة على زمام الحكم في اغلب البلدان العربية واستخدمت اساليب الاستئصال السياسي للقوى المعارضة لها في المجتمع، مرتكزة في ذلك على انها صاحبة الشرعية الوحيدة لادارة شؤون المجتمع، الامر الذي دفعها الى محاربة نشاط الاحزاب والقوى السياسية الاخرى، ولم تسمح لها بالعمل ألا بصفة شكلية بعد مرور عقدين من الزمان على اثر التحولات العالمية الكبرى التي دفعت الى مبادرة الحكام العرب لتحقيق نوع من الانفتاح السياسي وفقاً لميولهم السياسية واهدافهم وبالشكل الذي يبقي هذا الانفتاح ضمن الحدود التي تضمن استمراريتهم في السلطة اطول فترة ممكنة[٣].

٢- التشابة في مصدر شرعيتها: تعد الشرعية السياسية محصلة للتفاعل بين كل العناصر والمتغيرات التي تربط الدولة ونظامها السياسي مع مواطنيها، فالشرعية هي القبول الطوعي للسلطة والالتزام بما تخطط له وتنفذه من سياسات تستلهم تطلعات الجماهير ورغباتهم وتجسدها في الواقع العلمي الملموس[٤].

[١] خليل حسين، مصدر سبق ذكره.

[٢] نصر محمد عارف، النفق الانتقالي: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٥٢-٥٣.

[٣] برهان غليون واخرون، الديمقراطية العربية: جذور الازمة وافاق النمو، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠١، ص ١١٥-١١٨.

[٤] علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧٢.

وبقدر تعلق الامر بتشابه مصادر الشرعية لتلك النظم السياسية العربية فسوف نتناولها من ناحيتين، الاولى مصادر شرعيتها، والاخرى، ازمة الشرعية فيها.

-مصادر شرعيتها: على صعيد مصادر الشرعية للنظم السياسية العربية هناك ثلاثة مصادر لهذه الشرعية هي:

أ-المصادر التقليدية: يتجسد هذا المصدر في مجموعة من التقاليد الدينية والاعراف القبلية التي تعتمد القيادة السياسية على تحقيق رضا المحكومين من خلال احترامها لها ايماناً بتجذر دور الدين وتقاليد الوعي العربي، ولهذا تلجأ بعض النظم العربية الى نسب حكامها الى النسل النبوي الشريف[١].

ب-المصادر الشخصية: ونعني بها الشخصية التاريخية او الكاريزمية للحكام والقادة ويكون فيها الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية بسبب قصور المصادر الاخرى، ومن الامثلة على ذلك الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر، والتونسي الحبيب بورقيبة سابقاً، والحق ان الوضع الداخلي لاغلب المجتمعات العربية حفز ظهور تلك القيادات التاريخية الكاريزمية، الا انه يؤخذ على هذا المصادر انها مؤقتة تزول بزوال ذلك الزعيم او القائد[٢].

ج-المصادر القانونية: تستند على مجموعة المؤسسات والقواعد الدستورية والقانونية والتي يتم من خلالها تداول السلطة وفق الاجراءات الدستورية والقانونية[٣].

-ازمة الشرعية: على الرغم من تعدد مصادر السلطة في الانظمة العربية ألا انها تعاني من ازمة في شرعيتها، اذ تستند هذه الانظمة الى اعتبارات القوة الحقيقية اكثر من استنادها الى اعتبارات الارادة الحقيقية لمجتمعاتها، فشرعيتها هي شرعية الامر الواقع المرتبطة بقوة الحزب الحاكم او القوى التي تسيطر على المجتمع والسياسة معاً هذا جانب، ومن جانب اخر نرى ان الاحزاب والتنظيمات الاخرى المستقلة والمعارضة والتي تسيطر على المجتمع بشرائحه المختلفة كثيراً مايتم قمع هذه الشرائح وعدم الاعتراف بوجودها[٤]، اذ عمدت النظم السياسية العربية الى سلوك اكثر من طريق، الاول، طريق القضاء على

---

(١) علي الدين هلال ونيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

(٢) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص ٢٠٧.

(٣) قاسم علوان سعيد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في امكانية تداول السلطة سلمياً، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص ٥٣.

(٤) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٢٣.

المعارضة السياسية واضعافها بالقمع، والاخر، اخضاع مؤسسات المجتمع المدني جميعها لخدمة مصالح الدولة[٥].

رابعاً: ضعف اداء مؤسسات الدولة في الانظمة العربية: أذ ان الدول العربية ابقت على بعض الاجهزة الموروثة ولاسيما الجهاز الاداري كنواة مؤسسية لبناء الدولة الوطنية بعد العقود التي تلت الاستعمار، وكان هذا الجهاز هجيناً ويحمل سمات المجتمع التقليدي الى جانب سمات الاصلاحات الحديثة معاً، فانطلقت الدولة بعملية بناء مؤسساتها الحديثة من جيش واجهزة امن داخلي وهو اول ماحرصت عليه النخب الحاكمة لتعزيز مؤسسات السيادة[١].

خامساً: الفساد السياسي والاداري: ان اغلب انظمة الدول العربية قد عرفت هذا النوع من الفساد منذ وقت طويل، وتؤكد مؤشرات وظواهر عديدة ان الفساد يشكل جزءاً من البنية الاساسية للعديد من النظم السياسية العربية، أذ ينفرط في ممارسته العدد الكبير من شاغلي المناصب السياسية والادارية والاقتصادية العليا في الدولة وهو مايطلق عليه فساد القمة، ومن المؤكد ان فساد القمة يؤدي الى انتشار الفساد على مستويات ادارية ووظيفية الى ان يصل الى القاعدة الشعبية، لذلك فأن ظواهر الرشا والعمولات والاتجار بالوظيفة العامة والتحايل على القوانين وتزوير الانتخابات اصبحت من الممارسات الشائعة في اكثر الدول العربية[٢].

وتأسيساً على ما تقدم فأن اهم القوى الرئيسة التي ساهمت في ابراز العوامل الدافعة للتغيير السياسي على الصعيد الداخلي تتمثل في القوى الشبابية، والحركات والقوى العمالية والمهنية، والاحزاب والقوى السياسية، والقوى ذات الارضية القبلية والطائفية والدينية، ففئة الشباب كانت بمثابة المحرك الرئيس للاحتجاجات الشعبية(الحراك الاجتماعي)، كما لعبت القوى المهنية والعمالية دور مؤيد للاحتجاجات الشعبية، فأتحاد الشغل في تونس مثلاً كان له دور رئيس في نجاح تلك الاحتجاجات الشعبية، فضلاً عن دور القوى ذات الطابع الطائفي والقبلي- الجهوي في تحفيز انساق الاحتجاجات الشعبية كما هو الحال في ليبيا واليمن[٣].

---

[٥] ثناء فؤاد عبد الله، أليات التطور الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات لوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٨٥.

[١] حسين علوان حسين، أشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، سلسلة طريق المعرفة، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٤.

[٢] حسنين توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٦٦.

[٣] دنيا شحاتة، مريم وحيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

ففي السنوات الاخيرة ظهر أيضاً العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الاطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت تلك الحركات ان تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها، وتبنت خطاباً يتجاوز مطالب الاصلاح التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة، كما لجأ الشباب في السنوات الاخيرة إلى استخدام الفضاء الالكتروني والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات أحتجاجية شبابية أصبحت محركاً مهماً للتغيير في العديد من البلدان العربية(٤).

كل ذلك ادى الى تبلور نمطين رئيسين للتغيير في المنطقة العربية:

النمط الاول: يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي او طائفي أوديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، وفي الانفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في حالة السودان، او تأسيس مناطق حكم ذاتي لاتخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال، ولبنان، العراق، اليمن، وفلسطين.

النمط الثاني: فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لامركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في أسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق(١).

وقد ظهر هذا السيناريو في مصر وتونس، وهو مرشح لأن يتكرر في عدد من الدول العربية ومنها المغرب، الجزائر، وربما بعض دول الخليج. ويبدو لنا ان سيناريو الانتقال التدريجي والمنظم نحو الديمقراطية، الذي طرحه العديد من المحللين في سنوات سابقة، أصبح غير مطروح، وان سيناريوهات التغيير من خلال الثورة أو الانفصال هي المطروحة الآن.

ثانياً: العوامل الخارجية:

ان المتتبع للشأن العربي يرى ان التغيير الذي شهدته المنطقة العربية، ولاسيما في تونس ومصر لم يكن من محض الصدفة وانما جاء نتيجة لاسباب عديدة اسهمت في تشكيل نقطة البداية لعقود طويلة من الصمت والركود في روح وجسد المجتمع العربي حيال سلوكيات ومنهجية الانظمة الحاكمة في البلدان العربية التي القت بظلالها السلبية على تفاصيل وحيثيات الفرد العربي وجعلته مستسلماً تجاه كل فعل

(٤) ينظر: خيري عبد الرزاق جاسم، دور المؤثر الخارجي في ثورة التغيير للانظمة السياسية العربية، في ثورة التغيير وتداعياتها على الانظمة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥-٢٦.

(١) خليل حسين، مصدر سبق ذكره.

واجراء تقوم به هذه الانظمة العربية هذا من جانب، ومن جانب اخر بدأت العوامل الخارجية تفعل فعلها في تعزيز هذه الفراغات الفاصلة في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم[٢].

وعلى الرغم من ان الثورات والاحتجاجات الشعبية التي حدثت في المنطقة العربية خرجت من رحم ومعاناة المجتمع العربي ولعقود طويلة، ألا ان للعوامل الخارجية دوراً مهماً لايقل تأثيره عن تأثير العوامل الداخلية، اذ اصبح في عالمنا اليوم، وجود دور مؤثر وعلاقة أرتباطية فاعلة ومؤثرة بين انساق البيئة الداخلية والخارجية للدولة، كما ان اي نظام سياسي قائم اصبح لايستطيع ان يغلق مجتمعه امام مؤثرات البيئة الخارجية، لاسيما في ظل التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[٣]، وفي ظل معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، برز العامل الخارجي بتأثيراته المختلفة على معادلة الثورات العربية، فالولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية تدرك جيداً معاناة الشعوب العربية والاثار السلبية التي خلفتها الانظمة الاستبدادية على مجريات الحياة العامة في بنية المجتمعات العربية، ومن هنا نرى ان الولايات المتحدة الامريكية عملت على توظيف جميع هذه المؤشرات، لاسيما بعد احداث ١١ ايلول العام ٢٠٠١ في سبيل خدمة اهداف استراتيجيتها وتوجهاتها الاساسية لتعزيز ركائز مشروع الشرق الاوسط الموسع، والذي تحدث بصدده وزير الخارجية الامريكي جون كيري قائلاً: انه يجب ان يعاد ترتيب اوراق الشرق الاوسط ولاسيما المنطقة العربية من جديد ووفقاً للاسس الفكرية للنظرية الامريكية، لذلك فقد ظهرت مجموعة من المفكرين من امثال (ليزاندرسون) (وديك نوتون) وغيرهم الذين نظروا لصورة الخلل الديمقراطي في بنية المجتمعات العربية في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، ومن هنا تبلور دور العامل الخارجي وتحديداً حيال الدول التي حدثت فيها الثورات والاحتجاجات الشعبية وبناءاً على توجهات ذات مضامين جيوستراتيجية ورؤى فكرية وسياسية واقتصادية، شكلت بالمحصلة النهائية نقاط جذب اساسية للتأثير في معادلة الثورات والاحتجاجات الشعبية، من خلال توظيف تلك الثورات والاحتجاجات الشعبية بما يتلائم مع سياسات ودوافع ومصالح القوى الغربية، ولعل ابرز تلك الدوافع التي تصب في خانة المحركات الخارجية الدافعة للتغيير السياسي في المنطقة العربية:

١- الدوافع السياسية: كان الكثير من الباحثين والمختصين بالشأن العربي غير متفائلين من حيث انتقال موجة التحول الديمقراطي الى بلدان الشرق الاوسط ولاسيما المنطقة العربية، وقد اشار صموئيل هنتنغتون

---

[٢] أحمد فاضل جاسم داود، التحولات السياسية في البلدان العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد(٤٧)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الاول، ٢٠١٣، ص ٦٥.

[٣] المصدر نفسه، ص ٨١.

في كتابه الموجة الثالثة للديمقراطية، وتحدث فيه عن ان هناك ثقافات معينة من الممكن ان لاتكون قابلة للتحول الديمقراطي، فضلاً عن ان هناك اعتبارات ارثية وبنائية تصرف العرب من مواكبة التقدم بكل تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنومعلوماتية[1]، وعلى هذا الاساس ازداد الاهتمام الغربي والاوربي بالمنطقة العربية، اذ ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان مصالحها الاستراتيجية تتطلب منها اهتماماً متميزاً بالمنطقة العربية انطلاقاً من اولويات استراتيجيتها الجديدة، لاسيما لمرحلة مابعد احداث ١١ ايلول العام ٢٠٠١، ووفقاً لهذه الطروحات الاستراتيجية فقد اجرت الولايات المتحدة الامريكية عملية مراجعة او تقييم شامل لاستراتيجيتها في منطقة الشرق الاوسط فتوصلت الى استنتاج مفاده: انه من غير الضروري الابقاء على الوضع الحالي للانظمة العربية لمرحلة ما قبل الاحتجاجات الشعبية، لاسيما في ظل التوجهات والرؤى الجديدة للاستراتيجية الامريكية في العالم بصورة عامة والمنطقة العربية بشكل خاص، والتي استندت على مدخلات جديدة لتعميم استراتيجيتها وضمان استمراريتها لمراحل قادمة من خلال ترويج القيم والثقافة الامريكية وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وتعميم مبادىء اقتصاد السوق الحر الرأسمالي في الدول العربية، اذ ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان النظم العربية استُهلكت واصبحت عبئاً على شعوبها وداعميها، لانها خلفت بممارساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنغلقة واقعاً من البؤس والفقر والتخلف الذي لايتلائم مع أطروحات النظام العالمي الجديد وشعاراته البراقة التي تقوم على الحرية والانفتاح الاقتصادي وتاسيس مدرك لحقوق الانسان[1]، وعلى هذا الاساس فان الولايات المتحدة الامريكية لجأت في تعاملها مع دول المنطقة العربية لعدة استراتيجيات منها، توظيف نظرية الفوضى الخلاقة والتي تؤشر لنا وضع النظم العربية الحاكمة في مرحلة من مراحل عدم الاستقرارية وتحفيز مدركات القلق الدائم في ذهنية التركيبة البنائية السايكولوجية لصانع القرار السياسي في الدول العربية، من خلال تهديدها بالتغيير وإعادة انتاج اوصياغة النظم العربية بشكل جديد، اي توظيف استراتيجية الفوضى الخلاقة التي تسهم بشكل اساس في تعزيز ملامح الانقسامات والصراعات الداخلية داخل هيكلية الانظمة العربية، مما يقود بالنتيجة الى ترسيخ دور المؤثر الخارجي بوصفه ناظم جوهري وضابط للتوازن في المنطقة العربية[2]. وهنا يثار تساؤل حول الازدواجية المتمثلة في الرغبة الامريكية لجعل

---

(1) سعد الدين ابراهيم، عوامل قيام الثورات العربية، في ملف الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٩٩)، بيروت، ايار، ٢٠١٢، ص٢٥.

(1) صدام رشيد عبد الستار، ثورات الربيع العربي، اطروحة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ٩١.

(2) المصدر نفسه، ص ٩٢.

منطقة الشرق الاوسط امنة ومستقرة، وفي الوقت نفسه تسعى الى تعزيز استراتيجية الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية؟

أن الولايات المتحدة الامريكية تستند الى انساق استراتيجية منتظمة في مدركات التفكير الاستراتيجي حيال المنطقة العربية، ولكن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية في المنطقة العربية هي التي تفرض عليها التعامل مع تلك التغيرات بما يتلائم مع منطق الفلسفة الجديدة ومصالحها الاستراتيجية، لاسيما ان تغير الوعي الاجتماعي والسياسي للمجتمع العربي نتيجة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا وتقنية المعلوماتية والاتصالية، وظهور بعض الاتجاهات الاصلاحية التي تدعو الى الاصلاح والتغيير، هذا ادى بدوره الى تغيير في قناعات الفرد العربي ومن ثم في قناعات المجتمعات العربية، والذي ادى الى بروز احتجاجات مطلبية شعبية تسعى الى احداث التغيير السياسي، الامر الذي شكل هواجس مقلقة لتوجهات الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة العربية، فهي لاتريد تغييراً خارج نطاق السيطرة قد يقود الى وصول حكومات غير موالية او معادية للاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية.

وعليه فان الولايات المتحدة الامريكية عملت على توظيف الثورات والاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية وفق ثلاثة مسارات استراتيجية[٣]:

الاول: إعادة انتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة تتناسب واساليب التحكم عن بعد في محاولة جادة لتحقيق جغرافية سياسية اكثر قرباً من مشروع الشرق الاوسط الموسع.

المسار الثاني: تأمين عمليات سيطرة دائمة على الامدادات الطاقوية في المنطقة العربية، من خلال التحكم في اسعارها وانتاجها ومسارات نقل امنه لها، عن طريق تفعيل استراتيجيات بديلة غير تقليدية للتعامل من الانظمة السياسية العربية الجديدة.

المسار الثالث: تعزيز المكانة الاقليمية لاسرائيل، والحد من الاكلاف الباهضة للصراع العربي- الاسرائيلي، وذلك في حالة مواجهة محتملة مابين الطرفين، اي وجود انظمة عربية تعيش حالة من عدم الاستقرار والفوضى الخلاقة مما يسهم في تحقيق اهداف ومصالح الاستراتيجيات الغربية مستقبلاً.

٢- الدوافع الاقتصادية:

ان الازمات الاقتصادية العالمية كان لها اثر كبير في معادلة التحولات التي شهدتها المنطقة العربية بصورة غير مباشرة، اذ تعرض الاقصاد الغربي عموماً والامريكي خصوصاً الى أزمة خطرة بفعل تاثير وانعكاسات

[٣] ايمن شبانة، النفط الافريقي: عندما تتحرك السياسة الامريكيةوراء الموارد، مجلة افريقيا قارتنا، شباط، ٢٠١٣، ص ٢-٥.

الازمة المالية العالمية الاخيرة، ولقد كان لهذه الازمة تأثيراً مزدوجاً على الدول العربية من الناحية الداخلية كمحفز داخلي للثورة على انظمة الحكم لعجزها عن معالجة اثار الازمة، ومن ناحية اخرى تأثيراً كمحفز خارجي على تلك النظم مارسته الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية للضغط على الدول العربية لمعالجة ازمة امدادات الطاقة التي تمر بها[1]، امام هذه الاسباب مجتمعة وجدت الولايات المتحدة الامريكية واوربا ان أقتصادها في أزمة حقيقية، الامر الذي سيؤدي دون شك الى تغيير ميزان القوى في النظام العالمي لمصلحة القوى الصاعدة مثل، الصين، الهند، والبرازيل، كل هذه المتغيرات في حال تحققها بصورة حقيقية ستؤدي الى اختلال معادلة توازن القوى العالمية، وبروز مؤشرات الوهن الجيوستراتيجي في انساق السياسة الخارجية الامريكية والاوربية معاً[2]، وامتداداً لذلك فأن على الولايات المتحدة الامريكية صناعة بدائل وخيارات جديدة حيال التعامل مع المنطقة العربية عن طريق تفعيل الاداء الاستراتيجي في مجال تحفيز مدركات الفوضى الخلاقة واثارة الازمات بغية ايجاد بيئة جديدة تسهم في تشكيل سوق استهلاكية ضخمة لاعادة انعاش الاقتصاد الامريكي من جديد، وفي ضوء ذلك عملت الولايات المتحدة الامريكية على دعم وتوجية الثورات والاحتجاجات الشعبية والاحزاب والقوى المرتبطة بها وذلك لتحقيق هدفين اساسيين[3]:

الاول: تحقيق امكانات التحول الديمقراطي واجراء اصلاحات سياسية واحترام حقوق الانسان وفق الطروحات الغربية.

الاخرى: توظيف الوسائل الفعالة الضامنة لتعزيز الفوضى الخلاقة في البنية السياسية والاقتصادية والمجتمعية للدول العربية.

أذن يمكن القول انه الى جانب الاسباب والعوامل الداخلية التي ادت إلى قيام الثورات العربية، هناك عوامل مؤثرة خارج مديات الحدود الجيوبوليتكية للدول العربية التي قامت بها الثورات الشعبية، وهذه العوامل الخارجية لها دور لايمكن أغفاله بصورة عامة في أحداث التغيير في الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية خصوصاً ولكن لايظهر لها تأثير فعال في حالة الربيع العربي في البلدان العربية، إذ ان التطور الاخير الذي أثر بشكل كبير في أستقراء المنظومة السلطوية في المنطقة العربية مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والاقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الاخيرة، فالتدخل

---

[1] احمد فاضل جاسم داود، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

[2] صدام رشيد عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

[3] المصدر نفسه، ص ٩٥.

الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطاً أساساً بترسيخ النظام الاقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الاول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب، ولكن في السنوات الاخيرة، دعمت قوى دولية وأقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام الاقليمي العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة العربية، لاسيما تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة الامريكية[1]. وقد تجلى هذا التوجه في سياق التدخل الامريكي في الصومال، والاحتلال الامريكي للعراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان، وحتى النظم المعتدلة تعرضت إلى ضغوط خارجية متزايدة بعد احداث ١١ أيلول العام ٢٠٠١ والربط بين الارهاب وغياب الحريات لادخال أصلاحات سياسية واطلاق الحريات السياسية والمدنية[2].

المحور الثالث

المواقف الدولية والاقليمية حيال التغيير السياسي في المنطقة العربية

مما تجدر الاشارة اليه ان الموقف الخارجي من الثورات والحركات الاحتجاجية الشعبية كان يتسم بخصوصية متذبذبةً وغير حاسمة، وينتقل من هذا الطرف إلى ذاك في الاعلان عن الموقف من تلك الحركات الاحتجاجية في الدول العربية، ولم تحسم تلك المواقف الخارجية ألا بعد قرب اللحظات الحاسمة حينما بدا للجميع أن الحركات الاحتجاجية تحولت إلى ثورات شعبية، وان المطالب الشعبية تصاعدت لتصل إلى القمة في ضوء غياب معالجة واضحة وحقيقية للازمة من جانب القائمين عليها عندئذ فقط أصبحت المواقف الدولية الخارجية أوضح واصلب في الوقوف مع الثورات والحركات الاحتجاجية ضد الانظمة العربية والحكام في بعض الدول العربية[1].

أولا: الموقف الدولي:

لقد اكتسبت الثورات العربية وتحولاتها أهمية على المستوى الداخلي بعدها تعبيراً عن حاجة الشعوب المنتفضة إلى الحرية والكرامة واسترداد سلطة المواطن على الدولة، لذا بدأت هذه التحولات ومنذ اليوم الأول في اكتساب بعداً دولياً لايقل أهمية عن الداخلي، إذ لم ينبع الاهتمام الدولي من مجرد حاجة الدول المحيطة على صعيد الإقليم أو تلك الفاعلة دولياً إلى إن تكون طرفاً في حدثاً كبيراً أو لاعباً ضمن

(1) صدام رشيد عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.
(2) المصدر نفسه، ص ٩٥-٩٦
(1) خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

إطار مباراة ضخمة بقدر ماهي محاولة الجميع الحفاظ على مصالحه التي لابد إن تتغير مع تغير الأنظمة السياسية في الدول العربية، لذا لايمكن إغفال أهمية البعد الخارجي في فهم التحولات العربية ومستقبلها بشكل عام، بل أنها تزعم إن محاولة التقليل من هذه الأهمية ليست إلا سوء تقدير سيطرأ عليه جراء هذه التحولات تغير جذري يمس أقطابه المركزيين مما ينعكس بالتالي سلبياً على حالة الاستقرار في المنطقة العربية[٢].

يحاول هذا المحور بشقه الأول دراسة وتحليل مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي بوصفهما اكبر لاعبين دوليين في المنطقة العربية، وأكثر اللاعبين الدوليين التصاقاً بالأنظمة العربية السابقة لمرحلة ماقبل الثورات العربية، فضلاً عن ذلك يحاول هذا المحور ومن خلال التحليل الدقيق أبراز مواقف القوى الكبرى لاسيما الصين ورسيا اللتين سيكون لموقفهما الدور الكبير في تقرير اتجاه البوصلة الدولية في التعاطي مع الملف السوري[٣]. ولغرض فهم موقف اللاعبين الدوليين لابد من تحليل الخطاب الديمقراطي الذي انطلقوا منه في دعم الديمقراطية وتعزيز مفرداتها الأساسية، فمن المعروف إن ثمة سياسات كبرى كانت وراء هذا الدعم ومفاهيم كبرى ساهمت في إنضاجه، إذ بدأ الأمر مع سياسات التكيف الهيكلي التي اقترحتها مؤسسات بريتون وودز في الثمانينات من القرن الماضي والتي طالبت بأجراء إصلاحات في بنى وهياكل المؤسسات الاقتصادية للدولة لكي تتمكن من الاستفادة من المعونات الخارجية وتحقيق التنمية، وعلى الرغم من ذلك ظلت الأنظمة العربية غير قادرة على تحقيق مقومات التنمية في بلدانها، مما دفع إلى طرح اقتراح مفاده: أن أساس الأمر ليس الإدارة الاقتصادية بل الإدارة السياسية، ومن هنا بدأ النظر إلى وجوب إصلاح النظم العربية فتم إدخال مفاهيم مثل المشروطية السياسية والتي تقتضي وضع شروط على الدول المتلقية للتمويل الخارجي والمساعدات، فضلاً عن إن دول الاتحاد الأوربي قد طورت حزمة من الاقتراحات عبر برامج الشراكة الاورومتوسطية تطالب بأجراء إصلاحات سياسية التي تعد الأساس لجذب الناس للانتماء لنظمهم السياسية[١].

وعليه تم توظيف الديمقراطية ضمن منظومة السياسة الخارجية الأمريكية- الأوربية، ولكن هنا علينا إن نميز بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي بهذا الصدد، فأوربا أكثر مصداقية من

---

[٢] د.عاطف أبو سيف، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والثورات العربية: الديمقراطية أم الأنظمة، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، العدد(١٩)، فلسطين، ٢٠١٢، ص ١٣٩.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٤١.

[١] المصدر نفسه، ص ١٤١-١٤٢.

الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات لها علاقة وثيقة بالجيوبوليتكيا الأوربية، لاسيما إن حقيقة عدم الاستقرار في المنطقة العربية تؤثر سلباً على أوربا من الداخل عن طريق الهجرة غير الشرعية أو مواقف الأقليات العربية الموجودة فيها إلى جانب احتمالية تصدير العنف من دول المنطقة العربية إلى الدول الأوربية مما يفضي بطبيعة الحال إلى الإخلال بالتوازنات الإقليمية في المنطقة هذا من جانب، ومن جانب أخر تميزت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية حيال المنطقة العربية بمقايضة الاستبداد مقابل الاستقرار، حيث قامت بدعم النظم العربية غير الديمقراطية في المنطقة العربية مقابل عدم تعرض المصالح الأمريكية إلى تهديدات مستقبلية [٢]. يبدو هنا إن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي غير معنية باستعداء دول الثورات العربية وشعوبها، حيث كانت هناك محاولات للتقرب من دول المنطقة العربية التي شهدت ثورات شعبية وفتح باب الحوار مع القوى المختلفة أحزاب ومنظمات وإفراد، وقبول نتائج الانتخابات التي أدت إلى صعود التيارات السياسية الإسلامية، لاسيما إن الدول الغربية قد بررت هذا الانفتاح بالقول إن الثورات العربية لم ترفع شعارات ولم تظهر عداوات ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي [٣]. لذلك نظرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية بشيء من الارتياح إلى ذلك على الرغم من قلقها في البداية على حلفائها ولكن سرعان ماتلقفت تلك الثورات ولا تزال لحد الآن تسعى إلى احتواء ماحصل وتوجيهه بحيث تتم المحافظة على المصالح الغربية من جهة وحماية امن إسرائيل من جهة أخرى، إذ تعددت اللقاءات بين التيارات السياسية الإسلامية في الدول العربية والدول الغربية [٤].

إما بالنسبة إلى الموقف الأمريكي والأوربي من الإحداث في سوريا فقد كان موقفهما مع إسقاط النظام السوري ودفعتا بشكل كبير باتجاه حدوث ذلك، ولكن منذ اللحظة الأولى بدا واضحاً إن العقبة الأساسية ليست في مواقفهما بل في مواقف القوى الكبرى الأخرى ،لاسيما روسيا والصين، فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي فأن أفضل حل يكمن في تسليح المعارضة السورية والحصول على تفويض دولي للإطاحة بالنظام السوري، ولكن هذه الرغبة تلاقي معوقات أمام الفيتو الروسي- الصيني، فروسيا والصين تنظران إلى نظام الأسد على انه أخر الحلفاء في المنطقة العربية

---

(2)whitead Laurence(ed), **The international dimensions of democratization: Europe and America, Oxford university press, 2001, pp8-9.**

[٣] **عماد البشتاوي، الربيع العربي وفلسطين: الرهان على مرحلة الشعوب، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، العدد(١٩)، فلسطين، ٢٠١٢، ص ٣٣.**

[٤] **المصدر نفسه، ص ٣٤.**

وبالمقابل فان التوجهات الأمريكية- الأوربية تجاه سوريا تعد نوعاً من توسيع مديات الهيمنة الجيوستراتيجية الغربية على حساب المصالح الروسية والصينية[١]، لاسيما إن المواقف الروسية من التغييرات في المنطقة العربية ذات أهمية خاصة مع اقتراب الاضطرابات من المجال الحيوي الروسي، فسوريا ليست ليبيا، وموسكو التي وافقت على ضرب ليبيا لن تسمح بتكرار السيناريو مع دمشق، فمنذ اندلا ع الثورات عملت روسيا على مواءمة سياستها مع الأجواء الجديدة للحفاظ على إنجازاتها السابقة، والخروج رابحة من الوضع الجديد، ولذلك تعاونت مع المجتمع الدولي ومع الأنظمة الجديدة في المنطقة، وتخلت عن الأنظمة الاستبدادية التي تتقوض، فأيدت التدخل الدولي في ليبيا في قمة مجموعة الثماني في دوفيل بفرنسا ٢٠١١/٥/٢٧، إذ أعلن الرئيس الروسي ميدفيدف انه على ألقذافي الرحيل قبل إن تصوت موسكو على القرار ١٩٧٠ وتمتنع عن التصويت على القرار ١٩٧٣ الصادرين من مجلس الأمن الدولي، إلا أنها ما زالت تتمسك بشدة بعلاقاتها مع إيران وسوريا، وفي الوقت نفسه تتوسط بينه وبين المعارضة على أمل أنه لو سقط فلا تخسر المعارضة التي ستشكل الحكومة الجديدة، وإذا فشلت الثورة لا تندم على إفساد علاقتها بالأسد[٢]. إما فيما يخص الموقف الروسي من الثورة في اليمن فقد احتفظت موسكو لنفسها بمسافة متوازنة إزاء الثورة اليمنية، إذ جاء موقفها شبيهاً بالموقفين الغربي والخليجي إلى حد التطابق، ففي ابريل العام ٢٠١١ حث سيرغي لافروف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على السعي إلى حل سلمي داخلي، فضلاً عن إن روسيا في بداية حزيران العام ٢٠١١ قد أيدت المشروع الذي قدمه مجلس التعاون الخليجي لحلحلة الأزمة اليمنية[٣]، والشيء نفسه ينسحب على الصين التي تجد نفسها في تعارض مع تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا حول استكمال المهام العسكرية في المنطقة العربية لمرحلة مابعد الثورات العربية[٤]. وفي الصدد نفسه فان الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا كما يقترح(ديديه بييون) قد فضلتا قطع الأغصان الفاسدة من اجل الحفاظ على الأساس أي النظام الإقليمي[٥]، وفي الصدد نفسه يحلل غراهام فولير هو عضو سابق في المخابرات المركزية الأمريكية ومؤلف كتاب مستقبل الإسلام السياسي فكرة مفادها: هو ان تستطيع شعوب المنطقة العربية التحكم بحياتها ومستقبلها، وهذا يعني إن

---

[١] عاطف أبو سيف، الربيع العربي والقضية الفلسطينية، مجلة تسامح، العدد(٣٣)، ٢٠١١.

[٢] غسان ألعزي، المواقف الروسية حيال الربيع العربي، ٢٠١٢/٩/٢٦، ص١ .

[٣] المصدر نفسه، ص ١.

[٤] عاطف أبو سيف، مصدر سبق ذكره.

[٥] إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية أمام الثورات العربية، ٢٠١١/٣/١٩، الموقع على شبكة الانترنت: www.assabeel.net

على واشنطن ترك المجتمعات العربية وشأنها، وان تضع حداً لسياستها القديمة القائمة على أساس التعامل مـع شـعوب الشـرق الأوسـط وكأنهـا لم تبلـغ سـن الرشـد، وان تتخلـى عـن مفهومهـا الضـيق للمصـالح الأمريكية[1].

واتسـاقاً مـع ذلـك يتـبن لنـا ان مواقـف الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأوربـا قـد انتظمـت ضـمن أطـار خيارات متعددة على الرغم من الفوارق بينها، ولعل أهمها:

١-الصمت التام وعدم التعليق على مايحدث من تطورات في الدول العربية، وهي مواقف برزت في بداية الإحداث في مصر وتونس، وهذه المواقف السلبية ربما كانت الخيارات المفضلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكيـة حيـث أنها لـن تجـد نفسـها مرغمـة علـى تأييـد الثـورة الـتي قـد تفشـل أو تأييـد النظـام الـذي قـد يسقط، أي إن الولايات المتحدة الأمريكية حققت معادلة توازنية مابين التدخل وعدم التدخل مما افرز مكاسب ايجابية تصب في خانة تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة العربية.

٢-توظيـف مفـردات القـوة العسـكرية(القـوة الصـلبة) كمـا حـدث في الحالـة الليبيـة حيـث تم تفعيـل قـرارات قمة براغ في حلف الناتو حول التدخل الإنساني لإغراض ضرب طرابلس وفرض حظر جوي عليها.

٣-التـدخل الايجـابي الـذي يكـون عـادة بعـد سـقوط النظـام حيـث يـتم اسـتثمار أجـواء مرحلـة البنـاء الـديمقراطي في دعـم عمليـة التحـول للحفـاظ علـى نفـوذ مـا مـن خـلال هياكـل الـنظم الجديـدة، فضـلاً عـن مايتضمنه من عملية احتواء للنظم السياسية العربية الصاعدة.

٤-فـتح قنـوات خلفيـة مـع اللاعبـين الجـدد في المشـهد السياسـي العـربي في محـاولات جـادة مـن قبـل هـذه القوى الدولية لضمان عدم إخلال هولاء اللاعبين بشروط الاستقرار الإقليمي.

٥-الوقـوف سـلباً مـن التحـولات مثلمـاً حـدث في مملكـة البحـرين، فعلـى الـرغم مـن حـالات القتـل وقمـع الحريـات فـأن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة سـاندت النظـام علـى المسـتوى الفعلـي مـن خـلال الصـمت إزاء تدخل الدول الخليجية العسكري في مساندة البحرين في مواجهة الضغوط الخارجية وطمأنتها بعدم وجود تدخل خارجي دولي.

٦-تختلف الحالة اليمنية بشكل كبير عن بقية الحالات العربية، فهي ليست دولة ذات ثقل إقليمي كما هو الحال مع مصر وسوريا، كما إن نظامها لم يشتبك مع الولايات المتحدة الأمريكية في مراحل معينة

(1)Graham E.Fuler,Us can blame itself for anger in the Middle East,and start making peace the Christian science monitor, Boston, 4 Ferber,2011.

ولو بدرجات متفاوتة، كما أنها باستثناء مضيق باب المندب لاتقع في موقع استراتيجي يثير الاهتمامات الدولية.

وامتداداً لذلك فقد أكد الرئيس الامريكي أوباما موقف الولايات المتحدة الامريكية من حركات الاحتجاجات العربية بعد ان نضجت بالقول: (ستنادي سياسة الولايات المتحدة الامريكية بالترويج للاصلاحات عبر المنطقة العربية وتأييد التحولات إلى الديمقراطية وهذا المجهود بدأ في مصر وتونس حيث التبعات شديدة لأن تونس كانت في طليعة موجة الديمقراطية، ومصر هي شريك طويل العهد وكبرى بلدان العام العربي، وبأمكان كلا البلدين ان يشكلا انموذجاً مثالياً للتحول الديمقراطي من خلال انتخابات حرة ونزيهة، ومجتمعات تنبض بالحيوية، ومن خلال مؤسسات ديمقراطية فعالة خاضعة للمساءلة، وزعامات اقليمية مسؤولة)[1] ، وفي الخطاب نفسه يؤكد (الرئيس الامريكي أوباما) على دور الشعوب في فعل الاحتجاج بالقول: (فأمريكا ليست هي التي دفعت الناس إلى شوارع تونس والقاهرة بل الشعوب نفسها هي التي أطلقت هذه الحركات والناس هم الذين يتعين ان يقرروا نتائجها)[2]، فأذا حاولنا تحليل وفهم حالات الثورات العربية الثلاث في تونس، مصر، وليبيا، فسوف نجد الموقف أوضح في حالتي تونس ومصر عنه في الحالة الليبية، فالموقف الدولي من الثورة داخل ليبيا لم يتطور إلى مواقف واضح الابعاد ومحدد بفرض حالة حظر طيران واستخدام القوة العسكرية، فيما عدا حالة أنزال او استخدام قوات برية لتلك القوى داخل ليبيا، وهو ماتمثل في قرار مجلس الامن رقم ١٩٧٣ الذي صدر في ٢٠١١/٣/١٧[3].

ففي الحالة التونسية، وبعد مغادرة الرئيس التونسي السابق (زين العابدين بن علي) أشاد الرئيس الامريكي اوباما بـ(شجاعة وكرامة) الشعب التونسي، داعياً إلى اجراء انتخابات نزيهة وحرة، وفي مصر بدء الموقف من الحث إلى التأييد ففي ٢٠١١/١/٢٨ حثت وزارة الدفاع الامريكية(البنتاغون) المؤسسة العسكرية المصرية على ضبط النفس في التعامل مع احتجاجات واسعة تشهدها مدن مصرية عديدة، ثم الدعوة إلى تطبيق الاصلاحات، أذ دعا الرئيس الامريكي أوباما الرئيس المصري السابق (حسني مبارك) إلى خطوات فعلية لتجسيد الاصلاح السياسي والتوقف عن العنف ضد المحتجين، ثم

---

(1) خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣١.

(3) ينظر: مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم العربي مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٤)، مؤسسة الاهرام، نيسان، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٣٨–٣٩.

التخلي عن مساندة مبارك، أذ صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الامريكية(فيليب كراولي) في ٢٠١١/١/٢٧ بالاتي: (أن الولايات المتحدة الامريكية تقدم لمصر والبلدان الاخرى افضل ماعندها من نصيحة لكن الامر لايعود الينا لنقرر من يقود شعب مصر في المستقبل فهذا خيار من حق الشعب المصري)[٤].

أما في الحالة الليبية وبالرغم من عدم وضوح الموقف الامريكي من مسألة تسليح الثوار الليبيين، ألا ان عدم اعلان واشنطن رفضاً صريحاً يمثل بذاته موافقة ضمنية على ذلك، وهو مايشير إلى الموقف الامريكي الرامي إلى ترجيح كفة الثوار عسكرياً، على الرغم من الانتقادات التي تلقتها أدارة أوباما في الداخل جراء التدخل العسكري في ليبيا، مما دفع واشنطن إلى الانسحاب من قيادة العمليات وتسليمها إلى الناتو[١].

ثانياً:الموقف الإقليمي:

ثمة لاعبون إقليميون لايمكن إن يكونوا بمنأى عن التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية، لذا يحاول هذا المحور بشقه الثاني دراسة وتحليل مواقف القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية، لذلك سنحاول بشي من التفصيل إبراز مواقف هذه القوى لاسيما إسرائيل، وتركيا وإيران، ودول مجلس التعاون الخليجي.

بالنسبة إلى إسرائيل ترى نفسها متأثرة بدرجة كبيرة من أي تحول قد يمس إقليم الشرق الأوسط او أي دولة من دوله سواء كانت تلك مصر صاحبة أكبر اتفاق سلام معها أو سوريا التي تحتل إسرائيل جزءاً من أراضيها، وربما ظل السلام معها غاية إسرائيلية منشودة فكما تقول الحكمة السياسية الإسرائيلية: لاحرب دون مصر ولا سلام دون سوريا[٢]، فقد حرصت مراكز صنع القرار في إسرائيل خلال الأيام الأولى من الثورة المصرية على تجنب الحديث عما يجري هناك مفضلة ترقب ماستؤول إليه الأوضاع، ثم بعد ذلك توالت التصريحات الإسرائيلية، فقدر حذر بنيامين نتنياهو من عدم الاستقرار في المنطقة قد يستمر لسنوات وذلك في إشارة إلى الثورات الشعبية في الدول العربية، وحسب نتنياهو إننا في فترة انتقالية مع عدم استقرار يمكن إن يستمر لسنوات طويلة، لذا نحن نأمل إن يتنقل العالم العربي

---

[٤] نقلاً عن: خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٤–٣٥.

[١] المصدر نفسه، ص ٣٥.

[٢] عاطف أبو سيف، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.

وكـذلك إيـران إلى تعزيـز الديمقراطيـة الحقيقيـة، ولكـن هنـا علينـا إن نعـد أنفسـنا لكـل سـيناريو محتمـل مستقبلاً[٣].

وفي اتجـاه مغـاير ذكـر المحلـل السياسـي الإسـرائيلي(دوري جولـد) الـذي شـغل سـابقاً منصـب المستشـار السياسـي لـرئيس الـوزراء بنيـامين نتنيـاهو خـلال فـترة رئاسته الأولى في مقـال بصـحيفة إسـرائيل اليـوم بـأن التحول الديمقراطي في العالم العربي يشكل مصلحة إسرائيلية قائلاً هناك فهم أخذ في الانتشار بأنه بسبب قلقهـا مـن عـدم الاسـتقرار الـذي سيوجه في النهايـة نحوهـا، فـان إسـرائيل تعـارض الميـل الـديمقراطي الجديـد، غـير انـه لإسـرائيل مصـلحة واضـحة في إن تـرى الـدول العربيـة في محيطهـا الإقليمـي تتبـنى قيمـاً ديمقراطيـة حقيقيـة، وفي الصـدد نفسـه صـرح وزيـر الخارجيـة الإسـرائيلية(أفيغـدور ليبرمـان) في ٢٠١٢/٤/٢٢ إلى إن الثـورة المصـرية أخطـر علـى إسـرائيل مـن البرنـامج النـووي الإيـراني[٤]، فمـن الملاحـظ عـدم وجـود موقـف إسرائيلي موحد ولاحتى قراءة متناسقة للتغييرات الحاصلة في المنطقة العربية، ولكن من المؤكد إن إسرائيل ستسـعى إلى توظيـف فـوز التيـارات الإسـلامية في الـدول العربيـة لتحقيـق هـدف ذو شـقين: الشـق الأول: أثارة الهواجس المقلقة لدى الدول الغربية من هذه التحولات وانعكاساتها على الأدوار الإقليمية والدولية مستقبلاً، إمـا الشـق الأخـر: زيـادة تماسـك البنيـة الاجتماعيـة الإسـرائيلية وذلـك عـن طريـق توظيـف فكـرة العـدو البـديل في المـدرك الاسـتراتيجي الإسـرائيلي لمـا لـذلك مـن أهميـة في خدمـة مرتكـزات الإسـتراتيجية الإسرائيلية في إقليم الشرق الأوسط[١].

إما اللاعب الإقليمي الأخر هو تركيا التي تسعى إلى إن تجد لها موطئ قدم يوسع من رقعة تـدخلها ونفوذهـا في المنطقـة العربيـة الـتي أعـادت اكتشـاف عمقهـا الحيـوي، لاسـيما بعـد صـعود الإسـلام السياسي في أنقرة للحكم، والأطروحات الجديدة ضمن إطار السياسة الخارجية التركية والتي تتعلق بنظرية العمق الاستراتيجي التي وضع ركائزها الأساسية وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلوا، وفي ضوء ذلك فـأن مواقـف تركيـا حيـال ثـورات الربيـع العـربي قـد تميـزت بـالاختلاف النسـبي في التعامـل مـع الثـورات والاحتجاجـات الشـعبية، فأبتـداءاً التزمـت تركيـا مـدخل المتابعـة والحـذر للأوضـاع في تـونس، ولكـن كـان الموقف التركي تجاه الثورة المصرية أكثر وضوحاً، إذ تركز حول تأييد الثورة المصرية، إما بشأن ليبيا فقد كانـت المواقـف التركيـة أكثـر تحفظـاً إزاء التـدخلات الخارجيـة، حيـث هاجمـت تركيـا خطـط حلـف شمـال

(٣) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ٢٠١١/٢/٢٤.
(٤) صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٢/٢/١٨.
(١) عماد البشتاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

الأطلسي بالتدخل العسكري في ليبيا قبل إن ينقلب رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان على نظام ألقذافي، أما بخصوص المواقف التركية حيال الثورة السورية فقد كانت واضحة حول تأييد الثورة السرية، وتوفير مكان آمن وحرية حركة للجيش السوري الحر، وفي ضوء تلك الأطروحات يمكن فهم المواقف التركية من خلال جملة عوامل أهمها: إن الدول تحكمها دائماً المصالح التي تحدد سياساتها، فتركيا دولة إقليمية مؤثرة وفاعلة وهي تسعى لتكون لاعباً رئيساً في المنطقة واستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية إن لم يكن كلها فبعضها على الأقل ولكن بمنظور حديث يخدم مصالحها، وهذا يستدعي أضعاف إيران عبر ضرب أحد الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني في المنطقة الممثلة بالنظام السوري[٢].

إما فيما يتعلق بالموقف الإيراني من الثورات العربية، نستطيع إن نؤشر هنا بأن إيران تعد الدولة الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية، والتي تتأثر بدورها بما يجري في هذه المنطقة من أحداث، فمع سقوط الأنظمة العربية في كل من مصر وتونس بدا الموقف الإيراني يتبلور ويتضح باتجاه تأييد الثورتين، وهو ماينطبق على الجانب الرسمي ومواقف تياري المحافظين والإصلاحيين على حد سواء، ومن اجل فهم أفضل للمواقف الإيرانية من الثورات العربية يجب التركيز على مستويين للتحليل الأول: مرتبط بالنظام السياسي الرسمي في إيران، والأخر له علاقة وثيقة بموقف المعارضة الإصلاحية فيها، على الرغم من إن الموقف الرسمي الإيراني كان مؤيداً ظاهرياً للثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، ولكن المتابع يدرك وجود مواقف مختلفة من بعض المراحل التي مرت بها تلك الثورات لاسيما في ليبيا، فبالنسبة إلى إيران إن التخلص من نظام ألقذافي من خلال دعم الناتو وحضور الولايات المتحدة الأمريكية هو أمر غير مرحب به، لأن إيران ترى إن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية تسعى للسيطرة على تفاصيل المشهد السياسي الأخذ في التشكل في ليبيا هذا من جهة[١]، ومن جهة أخرى فأن إيران التي كانت ترى مع بداية الثورات العربية وما نجم عنها من صعود للإسلاميين في الدول الثلاث امتداداً للثورة الإسلامية في إيران أو للصحوة الإسلامية، ولكن هذه الرؤية لم تلق القبول في تلك الدول، فالإسلاميون في تلك الدول لم يدعوا أنهم وراء تلك الثورات بل أنهم كانوا جزءاً من تلك الثورات العربية، فضلاً عن إن هذه الرؤية لم تتوافق كذلك مع موقف القوى الإصلاحية المعارضة في إيران والتي كانت تعبر عن وجهة نظرها حول

[٢] تقرير عن الربيع العربي(المفهوم– الأسباب– التداعيات)، إعداد مديرية الدراسات والمعلومات، حزيران، ٢٠١٢، ص ٧–٨.
(1)Ahmadi nejad, Natos mission in Libya exacerbated conflict, CNN, U.S, 21/10/2011. http://articles.CNN.com.

فكرة أساسية إلا وهي إن لاتكون قوى الثورة العربية شبيهة بالثورة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩[٢]. وعليه يمكن القول إن التفاوت الذي بدا شكلياً في الموقف بين أيران الرسمية والمعارضة الإيرانية الإصلاحية من تطورات الثورات العربية في تونس، ومصر، وليبيا يبدو أكثر وضوحاً عند الحديث عن الثورة السورية، فالنظام السياسي الإيراني يقدم تفسيراً مشابهاً لذلك الذي يقدمه النظام السوري من إن الثورة السورية قد تكون مشروعة ولكن هناك من يسئ الاستفادة منها وذلك لتسوية حسابات مع النظام السوري، لاسيما تلك المتعلقة بدعم حركات المقاومة المسلحة لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، فضلاً عن الموضوع ذو الصلة الوثيقة بالعلاقات بين سوريا وإيران والتي حافظت طوال أكثر من ثلاثة عقود على مسار من التطور الايجابي، إذ قاومت من خلاله الضغوط والمواقف الساعية لإضعاف تلك العلاقة مابين الطرفين[٣]. وفي هذا السياق يمكن الحديث عن وجود تباين في الموقف الرسمي من تطورات الإحداث في سوريا ففي حين يتحدث المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية عن مساندة سوريا ودعمها، نجد آخرين يتحدثون عن حاجة سوريا إلى إصلاحات للتخفيف من حدة الأزمة الازمة السورية[٤].

أما بالنسبة لمواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورات العربية، فأننا نرى هنا أنه مهما بالغت دول مجلس التعاون الخليجي في تأكيد خصوصيتها، فإنها لاتستطيع العيش في فراغ جيوستراتيجي، والابتعاد عن تأثيرات محيطها العربي، فالقاعدة العامة هي إن هذه الدول جزءاً لايتجزأ من النظام الإقليمي العربي تتأثر بما يجري من حولها وتؤثر فيه، وهذا الأمر ينطبق على انعكاسات الربيع العربي أو الثورات العربية على دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، ومواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورات العربية[١]. لذا يتمثل التعامل الخليجي مع الثورات العربية وفق معطيات إستراتيجية تستند إلى اعتماد أنموذج جديد لتقسيم الواقع العربي في ظل الثورات العربية إلى محاور متعددة وذلك من خلال تشكيل ملامح خارطة مجزأة تضمن تقسيماً استراتيجياً على النحو التالي:

---

[٢] أحمد خاتمي، يعد الانتقام من سوريا انتقاماً من الصحوة الإسلامية، **Iran Arabic Radio**، ٢٠١٢/٤/٦ ، الموقع على شبكة الانترنت: **http//Arabic.irib.ir/News**

[٣] محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية– السورية والحراك السوري الشعبي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٨/٢٤ ، الموقع على شبكة الانترنت:
http//studies.aljazeera.net/reports

[٤] بعد ادعاءات أمريكية وزارة الخارجية تنفي قيام إيران بقمع المواطنين في سوريا، وكالة أنباء فارس، ٢٠١١/٤/٨ ، الموقع على شبكة الانترنت: **www.arabic.farsnews.com**

[١] عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٦،ص ٣–٤. وكذلك انظر: محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٢–١٥.

إن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من مجمل الثورات العربية شبة موحد، حيث جاء على خلفية تماسك دول مجلس التعاون في مواجهة المؤثرات الخارجية، وان لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بعض المواقف الخاصة في قراءتها للمشهد السياسي بما يتفق مصالحها الخارجية وحركة تفاعلات القوى الدولية والإقليمية، إذ نجد إن السعودية وقطر والإمارات لم تتأخر كثيراً في التفاعل مع الثورة الليبية ضد نظام معمر ألقذافي[٢]، لاسيما أذا علمنا إن دول مجلس التعاون الخليجي لاتمتلك رصيداً ايجابياً مع النظام الليبي، فقد ظلت الخلافات السعودية مع نظام ألقذافي في السنوات الأخيرة والتي كان من ابرز مؤشراتها الكشف عن مؤامرة النظام الليبي لاغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز، لذلك عبر التحرك الخليجي حيال الثورة الليبية عن موقف مفاده: إن دول مجلس التعاون الخليجي قد تبرأت من نظام ألقذافي مقابل الاحتفاظ بعلاقاتها الايجابية مع المنظومة الدولية، فضلاً عن ذلك لم تكتف دول مجلس التعاون الخليجي بتعبئة التحرك الدولي لفرض منطقة حظر جوي في ليبيا، بل فُعلت هذا الطلب في الجامعة العربية، حيث دعمت موقف قطر بإرسال طائراتها للإسهام في حملة الناتو ضد ليبيا، ولكن ذلك الفعل الاستراتيجي ينطوي على تحقيق هدفين أساسيين: الأول: ربما ينطوي ذلك على تحقيق هدف أساس إلا وهو انحراف الثورات العربية عن إن تكون شعبية خالصة، والأخر: ربط الثورات العربية بالفعل الخارجي مما لايصب في مصلحة التغيير الشعبي بفعل الثورات التي قد تبرز في دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً[٣]. إما فيما يتعلق بموقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة المصرية ٢٠١١/٢/٢٥ التي أدت إلى سقوط نظام حسني مبارك، فقد تبلور حول مسألة العلاقة المصرية مع دول مجلس التعاون، إذ ينظر إليها على أنها علاقة هوية تتعدى الاعتبارات والمعايير التقليدية في العلاقات بين الدول، وذلك مايفسر الموقف الخليجي من الثورة المصرية والدعم الذي لقيته الحكومة المصرية المشكلة من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما السعودية التي ضخت مبالغ مالية قدرت بـ(١٠) مليار ريال لدعم الاقتصاد المصري لمرحلة مابعد الثورة[١]، وكذلك الحال بالنسبة للموقف من الثورة التونسية، إذ كان الهدف الخليجي يتمثل في تجنب تعرض هيبة الحاكم في البلدين لأي ضرر أو أهانه نتيجة الخشية من استنساخ أنموذج اهانة الرؤساء لما يحمله من إسقاطات سياسية على

---

[٢] سالم سليمان، الربيع العربي يقف على ضفاف الخليج بمواقف موحدة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد(١٢٠٨٣)، ٢٠١١،ص ٢-٣.

[٣] د.معتز سلامة، التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١،ص ٣-٤.

[١] سالم سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

الداخل الخليجي مستقبلاً، لذلك لم يكن غريباً أن تستضيف السعودية الرئيس زين العابدين بن علي أو إن تعرض خمس دول خليجية استضافة الرئيس المصري السابق حسني مبارك لديها[٢]. إما بالنسبة للثورة السورية فقد كان الموقف الخليجي يتطور طبقاً لتطور موازين القوى بين النظام والثورة، أي إن الخسارة الإستراتيجية التي يمكن أتلحق بدول مجلس التعاون الخليجي من سقوط النظام السوري بالثورة الشعبية تفوق أي خسارة ناتجة عن بقائه وبقاء علاقاته مع إيران، ومما لاشك فيه إن موقف دول مجلس التعاون الخليجي حيال الثورة السورية محكوم بعدم الرغبة في عقد مقارنة بين النظام الليبي وموقفها من النظام السوري رغم أوجه التشابه بين الحالتين[٣]، لذا فقد كان للكلمة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الشعب السوري تلخيصاً للموقف السعودي حيال الثورة السورية، حيث أوضح فيها رفض السعودية لإعمال العنف والقمع التي تشهدها سوريا، إذ إن مايحدث في سوريا لاتقبل به السعودية، وان بأمكان القيادة السورية تفعيل إصلاحات شاملة سريعة للحد من احتمالات انجرار سوريا إلى إحداث العنف[٤].

أما موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة اليمنية، يوصف بأنه موقفاً وسطياً، إذ ان العديد من إطراف النزاع اليمني يسعون لوصف ذلك الموقف بأنه يميل أكثر لمصلحة نظام علي عبد الله صالح، لاسيما أذا أدركنا إن الوضع في اليمن يعد حساساً بالنسبة لدول المنطقة ولاسيما السعودية، نظرا لوجود مشكلات تاريخية بين البلدين(حدودية)، لذلك فان السعودية حرصت على إبراز دور سياسي في إحداث اليمن يكون بمثابة دور الوسيط، خاصة إن السعودية لديها علاقات جيدة مع القبائل اليمنية، لذا قامت دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠١١/٤/٢٣ بطرح مبادرة خليجية تتضمن تنحي علي عبد الله صالح وفقاً لآلية معينة حددت أسسها المبادرة ذاتها[٥]. إما الموقف الخليجي من الاحتجاجات الشعبية في البحرين، فقد تمحور على أساس فكرة مفادها: استحالة السماح بسقوط أي من الأنظمة الخليجية الحاكمة، واعتبار سقوط أحداها مقدمة لسقوط الأخرى حسب أطروحات نظرية الدومينو، لذا فان الأنظمة الخليجية تدرك جيداً مدى الصلة الوثيقة بينها كأسر حاكمة متماثلة من ناحية بنيان الحكم والسلطة وطبيعتها ومتقاربة من الناحية الفعلية من خلال الامتدادات القبلية والأسرية وعلاقات المصاهرة،

[٢] د.معتز سلامة، مصدر سبق ذكره،ص ٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ٤.

[٤] سالم سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

[٥] أحمد الزرقة، ربيع الثورة اليمنية وخريف صالح، ٢٠١١/١٠/٢٣، الموقع على شبكة الانترنت: Alzorqa11@hotmail.com

ومن هنا فان دول مجلس التعاون الخليجي تقف بالضد من أي ثورات شعبية، وهذا ما بدا واضحاً من سلوكها حيال الاحتجاجات الشعبية في البحرين[١]، وعليه تأتي مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في أحداث البحرين لكونها عضواً بالمجلس ومن الدول المؤسسة له، لذا فأن موقف السعودية من أحداث البحرين أمر مبدئي وواضح أستند إلى فرضية إستراتيجية مفادها: إن أمن البحرين التي تعد خاصرة الخليج مرتبط ارتباطاً مباشراً بالمنظومة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي[٢].

ومن خلال ماتقدم نخلص إلى ان مدى تأثير العوامل والاسباب الخارجية حيال الثورات العربية تتمحور في أطار اتجاهين رئيسين[٣]:

١-أتجاه يرى ان الثورات والاحتجاجات العربية هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بان الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ليست سعيدة بالثورات العربية وانما يتم التعامل معها كأمر واقع.

٢-أتجاه يرى أن دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي واحداث تغييرات فيه، ويعتقد اصحاب هذا الاتجاه أستناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع ويكيليكس ان الولايات المتحدة الامريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، والبعض يرى ان هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي، لان هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول العربية.

المحور الرابع

مستقبل التغيير السياسي في بلدان الربيع العربي

نحاول هنا استقراء أبعاد المستقبل للتغيير السياسي في المنطقة العربية، ففي هذا الصدد يقول (الفن توفلر) في كتابه صدمة المستقبل: (إننا عندما نضع الاحتمالات حول المستقبل فأن معنى هذا أننا نؤثر في المستقبل، حينما تنمو لدينا ملكة التفكير في المستقبل نتعلم من أخطائنا ونصبح اقدر على جعل نظراتنا موضوعية ودقيقة، فالمستقبل سيأتينا بالتغيير سواء رضينا أم لم نرض، والمهم أن نخطط لنجعل المستقبل يتطور بما يرضينا ويفيدنا)[١] ، وبقدر تعلق الأمر بدراسة الاحتمالات المستقبلية للتغيير السياسي

---

[١] د.معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ٤-٥.

[٢] سالم سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢-٣.

[٣] ريم محمد موسى، ثورات الربيع العربي ومستقبل التغيير السياسي: الموقع على الرابط: www. Sudanile.com

[١] الفن توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة: عبد اللطيف الخياط، مطبعة جميل بغداد، ١٩٧٩، ص٧٣.

في المنطقة العربية، فأننا بهذا الخصوص لا نستبعد أي افتراض قابل للتحقق فيما يتعلق بالاحتمالات المستقبلية، فقد نجحت ثورات الربيع العربي في أسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس، مصر، وليبيا، وهذا الوضع سيؤدي إلى تشكيل علاقات جديدة ستلقي بظلالها على العلاقات الدولية لهذه البلدان مع دول اخرى في المحيط الاقليمي او الدول الغربية، فدول الربيع العربي كانت لها علاقات خاصة مع الغرب لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، أضافة إلى علاقة كل من مصر وتونس باسرائيل، فمصر كانت لها علاقات دبلوماسية ودية مع تل أبيب بسبب أتفاقية كامب ديفيد العام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية الموقعة في العام ١٩٧٩، كما ان تونس ايضاً قامت بتطبيع العلاقاتها مع اسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية على مستوى فتح مكاتب أتصال بين البلدين[٢]، ووفقاً لهذه التغييرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي على المستوى الداخلي، سوف يكون هنالك تغيير للعلاقات الدولية التي تربط دول الربيع العربي، ومن ثم يكون هنالك سياسات خارجية جديدة تتماشى وتتوافق مع المصلحة الوطنية. وسوف يكون مستقبل النظام السياسي في دول الربيع العربي غير واضح المعالم التي لم تتشكل بصورة نهائية هذا جانب[٣]، ومن جانب اخر فأنه ليس بالامكان الادعاء بان الثورات الشعبية ستأتي أكلها عما قريب، وانما ستصيب كل أهدافها المعلنة، وأنه بمجرد ان نجحت بأسقاط بعض الانظمة العربية تكون طريق التغيير قد فتحت أمامها بدون عناء ومن غير خسائر، ذلك انه هناك العديد من الاسئلة المربكة والمحيرة لم تتم الاجابة عليها، وهناك أحتمالات مقلقة لابد من اخذها بعين الاعتبار من حيث ان كل الثورات والانعطافات الكبرى في تاريخ الشعوب أحتاجت إلى بعض الوقت لتحقيق غاياتها، وغالباً ماكانت تحدث ردة او انتكاسات وفوضى قبل ان يستقر الامر في النهاية لمصلحة قوى الثورة[١]، وليس صحيحاً ان التغييرات الجذرية تحدث فوراً بعد الثورات الكبرى او من خلال الانقلابات الدموية، فالثورة في التاريخ الانساني لم تقتصر على هذا الشكل من التغيير، بل ان اهم التغييرات التاريخية حدثت من خلال تراكم تغييرات هادئة عبر سنوات طويلة لتؤسس لتغييرات عميقة فيما بعد، بيد انه علينا التأكيد بأن التغيير قد حصل فعلاً او بكلمة أخرى قد بدأ فعلاً، وانه من المستبعد العودة إلى حالة ماقبل العام ٢٠١١، لاسيما اذا ادركنا ان اهم معطى لهذه الثورات هو أنها جعلت العرب يستعيدون الثقة بأنفسهم

[٢] عبد الغني سلامة، عصر الثورات العربية: الاسباب والتداعيات، الحوار المتمدن، العدد(٣٣٣٢٣)، ٢٠١١/٤/١٠ ، الموقع على الرابط: www.Ahewar.org

[٣] ريم محمد موسى، مصدر سبق ذكره.

[١] عبد الغني سلامة، مصدر سبق ذكره.

مرة اخرى لينزعوا عنهم رداء اليأس والاحباط، وليفكروا بجدية بمشروع المستقبل وتأسيس مدركات حقيقية لحياة حرة كريمة لشعوب المنطقة العربية لمرحلة مابعد ربيع الثورات العربية.

وعليه ماذا يمكن ان نستشف بصدد مستقبل التغيير السياسي في المنطقة العربية، فما حصل في المنطقة العربية هل هو نسق أدراكي لمقتربات ربيع عربي جديد وفق فلسفة التغيير الجديدة في المنطقة العربية ؟

أذا اردنا الاجابة عن ذلك سنبدأ بتونس التي عاشت العلمانية درحاً طويلاً، فهل سيقود صعود الاسلاميين الى السلطة الى بروز مجموعة من الخلافات ذات مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية قد تفضي الى أرباك المشهد السياسي التونسي لمرحلة مابعد الثورات العربية؟، ام ان الاحتمال المستقبلي سيتركز في اطار تعزيز مدركات التحول الديمقراطي وحماية حقوق الانسان وبناء دولة المؤسسات التي سوف تسهم اسهاماً فاعلاً واساسياً في تحقيق مكاسب التغيير السياسي الذي شهدته المنطقة العربية؟

ففي مصر فأن الاحتمال المستقبلي بعد وصول الاسلاميين الى السلطة قد ينتج لنا نوعاً من المعادلة ذات الصيغة الحسابية مفادها، مامقدار المكاسب التي سوف يحققها الاسلاميين لمرحلة مابعد الثورات العربية في مصر، لاسيما ان هناك هواجس مقلقة لدى الكثيرين مما ستفضي اليه نتائج ذلك وانعكاساته على مصر هذا جانب، ومن جانب اخر هل سيقود الى تقاطع في الرؤية السياسية حول طبيعة إدارة الدولة مابين الاسلاميين والعلمانيين، لاسيما اذا علمنا ان وصول الاسلاميين الى السلطة في مصر قد انتج لنا معادلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني وهذا ما أشرته لنا الاحداث الاخيرة التي شهدتها مصر بعد عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي من قبل العسكريين في مصر، فهل هذا بدوره سيؤدي الى اعادة انتاج النظام السياسي في مصر وفق فلسفة او منطق القوة الجديدة وبما يتلائم مع اجندة الارادات الدولية والاقليمية(١).

اما فيما يتعلق بالحالة الليبية فقد كتب عنها الاستاذ عبد الآله بلقزيز موضوعاً تحليلياً مهماً للغاية، حينما ابدى شكوكه ومخاوفه من الاحتمالات المطروحة حيال ليبيا بعد التغيير السياسي، اذ نستطيع هنا ان نحدد مجموعة من تلك الاحتمالات:

الاحتمال الأول: هو التقسيم الفيدرالي، الذي يشير إلى تحويل ليبيا الموحدة إلى عدد من المناطق التي تسيطر عليها المليشيات والقبائل، وذلك بأحياء نظام ما قبل العام ١٩٦٣ خلال مرحلة الحكم الملكي للبلاد، إذ كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقاليم، طرابلس في الغرب، وبرقة في الشرق، وفزان في الجنوب

---

(١) **محمد عصام العروسي، الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٩٣)، بيروت، تشرين الثاني، ٢٠١١، ص ١٣١-١٣٢.**

الغربي، ولعل الاختلافات العميقة بين القبائل وصعوبة التوصل إلى اتفاق مشترك حول خارطة طريق موحدة للخروج من تلك المرحلة الانتقالية، هو العامل الأهم في وضع الدولة الليبية أمام هذا الاحتمال، أو على الأقل الإبقاء على دولة ضعيفة تتعدد فيها مراكز القوى، ومما يعزز مصداقية هذا الاحتمال المستقبلي هو احتمالية تواصل الاشتباكات بين القبائل وتصاعد حدة الصراعات المسلحة، إذ يمكن النظر إلى إعلان إقليم برقة إقليما فدرالياً باعتباره خطوة تمهيدية للانفصال في المستقبل للهيمنة على أكثر من ٧٠% من إمدادات الطاقة الليبية. الاحتمال الثاني: إيجاد بديل وطني يقوم على أساس العمل لبناء دولة مركزية توحد ليبيا على قواعد وأسس تعزز دولة العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين الليبيين، وذلك من خلال توفير الأمن والوئام الاجتماعي وتجريد الجماعات المسلحة من أسلحتها وحصر السلاح بيد الدولة، لاسيما في ظل بروز دعوات في عدد من المناطق الليبية لدحض مطالب الانفصال، لذلك فأن الحكومة الليبية سوف تسعى إلى توظيف هذا الاحتمال من اجل تكوين رأي عام يمكن الاستناد إليه في وضع خارطة طريق مقبولة من قبل عموم الشعب الليبي.

الاحتمال الثالث: التحول إلى أنموذج الدولة الفاشلة على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، إذ إن هذا الاحتمال المستقبلي التي تشكلت على أساسه معطيات تبرز لنا إن المشهد الليبي لمرحلة ما بعد ألقذافي يتجه نحو مسارات صراع بين القوى الرئيسة أي بين التيار الليبرالي وبين التيار الديني والذي يضم بالإضافة إلى حركة الإخوان المسلمين تيارات سلفية وحركات كانت في الماضي قريبة من إيديولوجية تنظيم القاعدة، هذا المستوى من الأنساق التصارعية يتمحور حول اقتسام السلطة والثروة، لاسيما إن القوى التي تدير هذا النوع من الصراعات تعتمد على المليشيات التي مازالت هي العامل الحاسم والمقرر في العديد من المجالات، وعليه فمن الصعوبة توقع بناء الدولة ومؤسساتها في ظل الفوضى الأمنية العارمة وفقدان الدولة لسيطرتها على اغلب مناطق البلاد لمرحلة ما بعد الثورة الليبية.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا الموسوم بـ(العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية) توصلنا إلى النتائج الاتية:

١- شهدت المنطقة العربية تحولات وتغييرات شاملة، اذ اجتاحت الدول العربية ثورات شعبية أستطاع بعضها أقتلاع أنظمة حاكمة كان من غير المتصور أن تتزحزح من مكانها مع تسلحها بكل ادوات العصر من القمع والديكتاتورية والاستبداد، لذا كان للطابع الشعبي السلمي والنجاح الذي تحقق للشعوب العربية كما في مصر، تونس، ليبيا، واليمن في أسقاط

انظمتهـا الحاكمـة دلالـة شـديدة في ان الشـعوب العربيـة قـد بـدأت في أطـار سـعيها للحريـة والكرامـة والعـدل والمسـاواة في مرحلـة الفعـل والارادة وتحقيـق مصـالحها الـتي سـعت اليهـا منـذ عقود سابقة.

٢- تعتـبر ثـورات الربيـع العـربي حصـيلة لمجموعـة مـن العوامـل الداخليـة السياسـية، والاقتصـادية والاجتماعيـة، إلى جانـب العوامـل الخارجيـة الـتي كـان لهـا دور محـدود ومـن ثم شـكلت هـذه الثـورات العربيـة الداعيـة إلى التغير السياسـي زعزعـة لنيـة الدولـة التسـلطية في العـالم العـربي، مما سـاعد علـى سـقوط بعـض الانظمـة العربيـة، لـذلك كانـت ثـورات الربيـع العـربي دور فاعـل في أحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

٣- غيرت ثورات الربيع العربي الرؤية السياسية للدول الغربية حول منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، ولاسيما المنطقة العربية ومستقبلها السياسي، ومن ثم ستفرز هذه الثورات علاقات دولية جديدة مع الغرب تعمل على تغيير شكل التحالفات التي كانت موجودة في المنطقة العربية.

٤- بالتأكيـد أن اسـقاط نظـام حكـم غـير صـالح عمليـة أسـهل بكثـير مـن بنـاء نظـام حكـم صـالح كفـء، وهـذا هـو التحـدي الـذي تواجهـه القـوى والتيـارات الـتي قـدر لهـا ان تمسـك زمـام الامـور في دول الثورات العربية.

External and International Factors of the political Changes in the Arab Region

Dr. Ammar Hamid Yasien
Dr. Abeer Seham Mahdi

Abstract

The topic area of the research deals with the transformations that have happened in the Arab region called as the "Arab Spring". They included surprise action and regional and international complications.

The Arab transformations overthrew the Arab regimes which were impossible to change without public demonstrations. They happened in Egypt, Tunis, Libya and Yemen.

The Arab Spring is the outcome of many political, economic and social enternal factors in addition to identified external ones. All these factors combined and led to overthrow the Arab regimes that seized the power for decades.

The research studies and analyzes the changes which have followed the Arab transformations since 2011.

These changes may reflect on the relation between Arab countries and the west and draw new features for those relations.

دراســــــــ